حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٦ (عدد أكتوبر – ديسمبر ٢٠١٨)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

الشَّاذُ الصَّرفِيُّ فِي كِتَابِ سِيبَوَيهِ

مُفرح بن سعدون بن مُفرح البُحيران *

أستاذ النَّحو والصَّرف المساعد بقسم اللُّغة العربيَّة في جامعة الجوف

المستخلص

يناقش البحث الشاذ الصرفي في كتاب سيبويه لمعرفة كيفية تناوله لهذه القضية. يستند هذا البحث إلى المنهج التكاملي الذي يقوم على تتبع المفردة في عهد سيبويه، ومن جاء بعده من العلماء وصولاً إلى المنهج الذي ينتهجه سيبويه في تحديده للشاذ الصرفي، ويسعى الباحث للوصول إلى تصنيف الشاذ الصرفي في كتاب سيبويه إلى مراتب محددة.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

المُقدِّمَة:

الحمدُ للهِ ربِّ العَالَمِينَ ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على مَنْ بَعَثَهُ اللهُ رحمةً للعالَمِينَ ، سيِّدِنا ونبيِّنا وقدوتِنا مُحمَّدِ بن عبدِ اللهِ ، صلَّى اللهُ عليه ، وعلى آلِهِ وصحبِهِ ، ومَنْ سَارَ على نهجِه، واقتفى أثرَه إلى يومِ الدِّين، أمَّا بعدُ:

فإنَّ مِن أصعبِ البحوثِ العلميَّةِ تلك الَّتي تعتمدُ على الاستقراءِ والاستنباطِ والفحص والتَّدقيق والتَّنقيب، والغوص في أعماق الكتب سبرًا وغورًا وفهمًا واستنتاجًا واستخراجًا، ناهيك إذا كانت القراءة في كتابِ سيبويهِ! هذا الكتاب القديم تأليفًا المُتجدِّد عطاءً، والمُتدفِّق نماءً بتجدُّد قراءته ومُطالعته. هذا الكتاب الَّذي يحتاجُ إلى دُربةٍ وممارسةٍ وقراءةٍ مُركَّزةٍ فاحصةٍ مُتأنِّيةٍ حتَّى تستطيعَ الوقوفَ على مُرادِه، والسَّببُ -كما يعلمُ الجميعُ- أنَّ كتابَ سيبويهِ هو أوَّلُ مُدوَّنةٍ نحويَّةٍ تصلُ إلينا، ولا شكَّ أنَّ بدايةَ التَّدوين كانت مصطلحاتُ العلومِ غيرَ مُستقرَّةٍ، لذا كانَ من الصُّعوبةِ بمكانٍ البحثُ في هذا الكتابِ، إلَّا أنَّني أحببتُ تحدِّي كُلَّ هذه الصِّعاب، وعزمتُ الأمرَ بعدَ - استخارةِ الرَّبِّ عزَّ وجلَّ - فمضيتُ أقرأُ وأستخرجُ وأستنبطُ مسائل الشَّاذِّ الصَّرفيِّ في هذا الكتاب، وعَنوَنتُ بحثي بـ(الشَّاذ الصَّرفي في كتاب سيبويه).

ـ أهداف البحث:

تهدف هذه الدِّراسة إلى تحقيق العديد من الأمور الَّتي منها:

الأمر الأوَّل: محاولة إظهار منهج سيبويه في توجيه الشَّاذ الصَّرفي في كتابه، وكيفيَّة معالجة هذا الشَّاذ.

الأمر الثَّاني: محاولة استنباط المعايير التي كان يستخدمها سيبويه وينطلق من خلالها في إصدار حكمه على الألفاظ الشَّاذَّة.

الأمر الثَّالث: محاولة الوقوف على مراتب الشُّاذِّ في حكمه على الألفاظ العربيَّة الشَّاذَّة.

ـ أهمية الدِّراسة ومُبرِّراتها:

تكمن أهميَّة هذه الدِّراسة في اتِّصالها بأوَّل مُدوَّنة نحويَّة وصلت إلينا في تاريخ العرب؛ فأحببتُ الوقوف على الفكر الصَّرفي عند سيبويه في كيفيَّة الحكم على الألفاظ العربيَّة بالشَّذوذ.

ـ أسباب اختيار الموضوع:

كان ممَّا أغراني بهذه الدِّراسة، وشجَّعني عليها، ورغَّبني فيها، هو أنَّني لم أقف على من تكلَّم في هذا الموضوع بعد البحث الطَّويل، والتدَّقيق في قوائم المجلَّات المحكَّمة، وبعد تصفُّح كثيرٍ من المواقع المتخصِّصة على الشَّبكة العنكبوتيَّة. والله تعالى أعلم.

وقد وقفتُ على اثنتَين وثلاثينَ مسألةً صرفيَّةً حَكَمَ عليها سيبويهِ بالشُّذوذِ، انتخبتُ منها ثمَانِيَ مسائلَ، اخترتُها بدقَّةٍ وعنايةٍ، وحرصتُ عندَ اختيارِها على تلبيةِ جميعِ مُتطلباتِ المَباحثِ الَّتي أرغبُ مُعالجتَها في هذا البحث، ومُجيبةً عن تساؤلاتِه.

منهجُ الدِّراسة:

لقَدِ استَلزَمَت جَوانبُ البَحثِ في مَراحِلِهِ المُختَلِفَة عَددًا منَ المَناهج البحثيَّة لدراسةِ الشَّاذِّ الصَّرفِيِّ فِي كِتَابِ سِيبَوَيهِ، فَالاقتصَارُ على أيٍّ مِنها يعودُ سَلبًا على بعضِ تِلكَ الجَوانبِ، ولذا فقد استدعَى ذلكَ بَلورتها في **المنهج التَّكامليِّ** الَّذي يمكِّنُه الإيفَاءَ بتلكَ المُتطلَّبَات على اختلافِ جَوانبها وَتعدُّدِ مَراحل تَنفيذِها.

وذلك وَفقَ الأطر الآتيةِ:

أوَّلًا: ذِكرُ نصِّ سيبويه الَّذي حَكَمَ فيه على اللَّفظةِ بالشُّذوذ، فإنْ كَانَ النَّصُّ طويلًا عَمدتُ إلى الحذفِ والاختصارِ قدرَ الاستطاعةِ.

ثانيًا: وضعُ عنوانٍ لكُلِّ مسألةٍ صرفيَّةٍ.

ثالثًا: رتَّبتُ المَسائلَ في البحثِ بناءً على ترتيبِ سيبويهِ.
رابعًا: أبدأ المَسألة - بعد ذِكرِ نصِّ سيبويه - بتقديمٍ مُوجزٍ أشير فيه إلى الشُّذوذِ.
خامسًا: مُناقشةُ المَسألةِ الصَّرفيَّةِ، وذلك بذِكرِ أقوالِ العلماءِ مرتَّبينَ على حسبِ وفاتِهم.
سادسًا: تخريجُ الشَّواهدِ الشّعريَّةِ مع شرحِ المُفرداتِ الغريبةِ، وذكرِ بحرِ البيتِ، وقائلِه، ورواياتِه، والشَّاهدِ فيه.
سابعًا: رَتَّبتُ المَصادرَ والمَراجعَ في الحاشيةِ ترتيبًا تاريخيًّا.
ثامنًا: ترجمتُ للأعلامِ النَّحويَّةِ غيرِ المَشهورةِ عندَ أوَّلِ ورودٍ لها من كتبِ التَّراجمِ.

خطَّةُ البحثِ:

وَبالنِّسبةِ لخُطَّةِ البَحثِ فقدِ اشتمَلت على مبحثين يسبقُهما مُقدِّمة وتمهيد، وتليهما خَاتمة.

أمَّا المُقدِّمةِ فقد تناولتُ فيها أهمية الموضوع وأسبابَ اختيارِه، ومن ثَمَّ ذكرتُ المَنهجَ الَّذي تَسيرُ عليه الدِّراسةُ، ثُمَّ ختمتُ المُقدِّمة بمحتوى البحث بإجمال.

وبعدَ المُقدِّمة يكون التَّمهيد، وسيدور الحديث فيه حول أمرين:

الأمرُ الأوَّلُ: تعريفُ الشَّاذِّ لغةً واصطلاحًا.
الأمرُ الثَّانِي: ضوابطُ الشَّاذِّ الَّتي وضعَها علماءُ اللُّغةِ.

وقد جاء المبحث الأوَّلُ وقد انعقد على دراسة مسائلَ مِنَ الشَّاذِّ الصَّرفيِّ في كتابِ سيبويهِ.
ويأتي المبحث الثَّاني وقد خُصِّص للدِّراسةِ التَّحليليَّةِ، من خلال ثلاثة مطالب، هي:
المطلب الأوَّلُ: منهجُ سيبويهِ في توجيهِ الشَّاذِّ الصَّرفيِّ.
المطلب الثَّاني: معاييرُ الشَّاذِّ الصَّرفيِّ عندَ سيبويهِ.
المطلب الثَّالث: مراتبُ الشَّاذِّ الصَّرفيِّ عندَ سيبويهِ.

وقد اختتمتُ البحث بخاتمة أودعتها أبرز النَّتائج والملاحظات التي اهتديتُ إليها في هذه الدِّراسة، ثُمَّ ذيلتُه بثَبَت يشتمل على أهم المصادر والمراجع.

وبعدُ، فهذا هو بحثي الَّذي ألفيتُ درسي وتحليلي يُحلِّق في فضائه من خلال صلة حميمة بالشَّاذِّ الصَّرفِيِّ فِي كِتَابِ سِيبَوَيهِ، ويعلم الله وحده أنَّني بذلتُ كُلَّ ما في وسعي وجهدي بقدر الطَّاقة، عسى أن يحصل لي نصيب، واجتهدتُ فيما أردته. فإن ظفرتُ بشيء ممَّا رمته وبلغت المنى كنتُ ابن ظفر على الحقيقة، ونظمتُ في سلك نجباء الأبناء.

وهو سبحانه المسؤول أن يجعل أعمالنا خالصة في وجهتها، بريئة من شوائب الغفلة وشبهتها، وهو حسبنا ونعم الوكيل، وبه المستعان وعليه التُّكلان.

التَّمهيدُ:

تعريفُ الشَّاذِّ: لغة واصطلاحًا، وضوابطه:

سأتحدَّثُ في هذا التَّمهيدِ عن أمرَين:

الأمرُ الأوَّلُ: تعريفُ الشَّاذِّ لغة واصطلاحًا.

الأمرُ الثَّانِي: ضوابطُ الشَّاذِّ الَّتي وضعَها علماءُ اللُّغةِ.

أمَّا الأمرُ الأوَّلُ فتعريفُ الشَّاذِّ في اللُّغةِ: فهو من (شَذَذ): شَذَّ عنه يَشُذُّ ويَشِذُّ شذوذًا إذا تفرَّقَ، وشَذَذْتُه أنا وأشذَذْتُه، ولم يجزِ الأصمعيُّ (شذذتُه)، حيثُ ذكَرَ أنَّه لا يعرفُ إلَّا شاذًّا بمعنى مُتفرِّقًا، فهو بذلك يُنكِرُ أن يأتيَ (شَذّ) مُتعدِّيًا[١].

وفي الخصائص، (شَذَذ): بمعنى التَّفرُّق والتَّفرُّد[٢]، وفي الصِّحاح[٣] وتابعَه صاحبُ اللِّسان[٤]، شَذَّ عنه يَشُذُّ ويَشِذُّ شذوذًا إذا انفردَ عن جمهورِه، فهو شَاذٌّ ونادرٌ.

أمَّا في الاصطلاح: فهو ما فارقَ ما عليه بقيةُ بابِه، وانفردَ عن ذلك إلى غيرِه[٥].

ويقولُ **الكَفَوِيُّ** : (**الشَّاذُّ** : هُوَ الذِي يكونُ وُجودُهُ قليلًا، لكنْ لا يجِيءُ عَلَى القياس، والضَّعِيفُ هوَ الذِي يصلُ حكمُه إلى الثُّبوتِ، و**الشَّاذُّ المقبولُ** هوَ الذِي يجيءُ علَى خِلافِ القِياس، ويُقبلُ عندَ الفُصحاءِ والبُلَغاءِ، و**الشَّاذُّ المردودُ** هو الذي يجيءُ عَلَى خِلَافِ القِياس ، وَلا يُقبلُ عندَ الفُصحاءِ والبُلغاءِ)[٦].

الأمرُ الثَّاني: ضوابطُ الشَّاذِّ الَّتي وضعَها علماءُ اللُّغةِ:

ذكَرَ ابنُ السَّرَّاج للشَّاذِّ ضابطَين، هما:

الضَّابطُ الأوَّلُ: السَّماعُ المُخالفُ للقياس:

وقد قالَ عنه في الأصول: (واعلمْ أنَّه رُبَّمَا شَذَّ الشَّيءُ عن بابِه، فينبغي أن تعلمَ أنَّ القياسَ إذا اطَّردَ في جميعِ البابِ لم يُعْن بالحرفِ الَّذي يشُذُّ منه، فلا يطَّردُ في نظائرِه، وهذا يستعملُ في كثيرٍ من العلوم، ولو اعتُرِضَ بالشَّاذِّ على القياسِ المُطَّردِ لبَطَلَ أكثرُ الصِّناعاتِ والعلوم، فمتى وجدتَ حرفًا مُخالفًا لا شكَّ في خلافِه لهذه الأصول فاعلمْ أنَّهُ شاذٌّ)[٧].

ففي هذا النَّصِّ يتَّضحُ الضَّابطُ الأوَّلُ للشَّاذِّ والمُتمثِّلُ في مُخالفةِ السَّماعِ للقياس، فمتى ما وجدنَا لفظًا شَذَّ عن القياسِ حَكَمْنَا عليه بالشُّذوذِ، ومن الأمثلةِ الَّتي يمكنُ التَّمثيلُ بها على مُخالفةِ هذا الضَّابطِ، ما يأتي:

تتميمُ وزن: (مَفعُولٌ) فيما عينُه واوٌ، نحوُ: (ثوبٌ مَصوُونٌ)، و(مسكٌ مَدوُوفٌ)، و(رجلٌ مَعوُودٌ من مرضِه)، و(وفرسٌ مَقوُودٌ)[٨] ، وجميعُ هذه الأمثلةِ خالفت هذا الضَّابطَ فيجبُ الحكمُ عليها بالشُّذوذِ.

الضَّابطُ الثَّانِي: الشَّاذُّ الَّذي ذَهَبَ إليه صاحبُه في وقتِ الاحتجاج لوجهٍ من الوجوه:

قال ابنُ السَّرَّاج عن هذا الضَّابطِ: (فإنْ كانَ مِمن تُرضَى عربيتُه فلا بُدَّ من أن يكونَ قد حاولَ مذهبًا، ونحا نحوًا من الوجوهِ أو استهواه أمرٌ غلطه)[٩].

ومن الأمثلةِ على هذا الضَّابطِ، ما يأتي:

قولُ العربِ: (أخوصَ الرِّمثُ)، و(استَصْوَبتُ الأمرَ)، و(استَنوَقَ الجملُ)، و(استَتيَسَتِ الشَّاةُ)، و(أغيَلَت المرأةُ)، و(استَفيلَ الجملُ)[١٠]، وهذه الأمثلةُ كانَ القياسُ والبابُ أن تعلَّ عينُها فتُقلبَ ألفًا، مثل: (استقام، واستعاذ)، لكن بَقِيَتْ على أصلِها لغرضٍ؛ وهو التَّنبيهُ على هذا الأصل.

المَبْحَثُ الأوَّلُ:
دراسةُ مسائلَ مِنَ الشَّاذِّ الصَّرفيِّ في كتابِ سيبويهِ

المَسألةُ الأولى: « الشُّذُوذُ فِي بَابِ الإِمَالَةِ »

فطنَ القدماءُ إلى أنَّ التناسُبَ بَينَ الأصواتِ هوَ أحدُ الأسبابِ المؤديةِ إلى الإمالةِ ؛ فالتَّباعدُ بينَ مخارجِ الحروفِ يُؤدِّي حَتمًا إلى الثِّقلِ والتَّنافرِ في الكلامِ ، وهو ما يدعو إلى تقاربِ هذه الأصواتِ ، أمَّا **(سيبويه)** فيذكرُ أنَّ الإمالةَ كانَ السَّببُ فيها تقريبَ الأصواتِ بعضها من بعض ، وقاسَ ذلك على الإدغامِ ؛ يقولُ : (وَإنَّما أمَالوهَا للكسرةِ الَّتي بعدَها، أرادوا أن يقرِّبوها مِنهاكمَا قرَّبوا في الإدغامِ الصَّادَ من الزَّاي حين قالوا: صَدَرَ؛ فجعلوها بينَ الزَّاي والصَّاد، فقرَّبها من الزَّاي والصَّاد التماسَ الخفَّة؛ لأنَّ الصَّادَ قريبةٌ من الدَّال، فقرَّبها مِن أشبهِ الحروفِ من موضعها بالدَّال. وبيانُ ذلك في الإدغامِ. فكمَا يريدُ في الإدغامِ أن يرفعَ لسَانَهُ من موضعٍ واحدٍ، كذلك يقرِّب الحرفَ إلى الحرفِ على قدرِ ذلكَ. فَالألفُ قد تشبهُ الياءَ، فأرادوا أن يقرِّبوها منها)[١١].

وقد تأثَّر (**ابنُ جني**) بما ذكرَهُ (**سيبويه**) فعَدَّ الإمالةَ ضَرْبًا من ضُروبِ الإدغَامِ أسماه (الإدغامَ الأصغرَ)؛ يقول: (وأمَّا الإدغامُ الأصغرُ، فهو تقريبُ الحرفِ من الحرفِ، وإدنَاؤُه منه من غيرِ إدغامٍ يكون هناكَ. وَهْوَ ضُروبٌ، فمن ذلك الإمالةُ، وإنَّما وقعتْ في الكلامِ لتقريبِ الصَّوتِ من الصَّوتِ، وذلك نحو: (عالِم، وكتاب، وسَعَى، وقَضَى، واستقضَى)؛ ألا تراك قرَّبتَ فتحةَ العين من عالِمٍ إلى كسرة اللام منه، بأنْ نَحَوْتَ بالفتحةِ نحوَ الكسرةِ؛ فأمَلْتَ الألفَ نحوَ الياء. وكذلك (سَعَى وقَضَى): نَحَوْتَ بالألف نحو الياء التي انقلبت عنها)[١٢].

ويَقُولُ (**الأشْمونيُّ**): (وأمَّا فائدتها فاعلم أنَّ الغرض الأصليَّ منها هو **التَّناسب)**[١٣].

وتُعَدُّ الإمالة مظهرًا اختياريًّا من مظاهرِ التَّغييرِ التي لا تُصيبُ بنيةَ الكلمةِ، وإنَّما تتعلَّقُ بطريقةِ النُّطقِ والأداءِ الصَّوتيِّ؛ فتنحو بالفتحةِ نحوَ الكسرةِ، وبالألفِ نحو الياءِ[١٤]. ولا يُلزمُ المتكلِّمُ بالأخذِ بها، بَيْدَ أنَّهَا تَعْكِسُ في جَوْهَرِهَا مَيلَ نَاطقي العَرَبيَّة إلى تحقيق أكبر قدرٍ من التَّجانس بينَ الوحداتِ الصَّوتيَّةِ المكوِّنةِ لبنيةِ الكلماتِ ذلكَ الميلُ الذي عبَّر عنه **(ابن جني)** بقوله: (ألَا ترَى أنَّهمْ يقولونَ إنَّ الإمَالة إنَّما دخلتِ الكلامَ ليتجانسَ الصَّوتان، ولو قُلنا: (عَالِم) ؛ فلم نُمِلْ، لكَانَ النُّطقُ بكسرةِ اللَّامِ بعد إشباعِ الفتحةِ بالألفِ كالنُّزولِ في حُدُورٍ من موضعٍ عَالٍ؛ فأَمَلْنَا فتحة العين لتصيرَ الألفُ بينَ الياءِ والألفِ؛ فتقربُ بذلكَ من كسرةِ اللَّامِ فيكونُ كالنُّزولِ من موضعٍ غيرِ مفرطِ العُلوِّ، وهذا أخفُّ مِن الانكسار بعدَ إشباعِ الفَتحةِ)[١٥].

فإمَالةُ الألفِ لدَى غيرِ الحِجَازيينَ تُمَثِّلُ ضَربًا مِن ضُروبِ التَّوْهِين والإضْعَافِ لانْفِتَاحِ الفَمِ أثنَاءَ النُّطقِ بالألفِ؛ فتنحو به ليكونَ بينَ الألفِ والياءِ، ويتوَضَّعُ ذلكَ إذا كانَ قبلَ الألفِ كسرةٌ، أو ياءٌ، أو إمالةٌ (لِضرب من تَجَانس الصَّوتِ)[١٦].

ولَعَلَّ في هَذا ما يُفسِّرُ عدولَهم عن الإمالةِ حين تحتوي الكلمةُ على أحدِ **أحرفِ الاستعلاءِ، وهي: الصَّادُ، والضَّادُ، والطَّاءُ، والظَّاءُ، والقافُ، والخاءُ، والغينُ؛** لأنَّ الإمالةَ **تقريبٌ** للصَّوت من مخرج الياءِ، وهذهِ الأصواتُ تبعُدُ مخارجُها عن الياءِ؛ فإذا أُميلتْ كلمةٌ فيها أحدُ هذه الأحرفِ حصلَ التَّناقضُ، وخرجَ المُميل عَن غايتِهِ وهي تحقيقُ التَّجَانُس الصَّوتي؛ ولِذَا فَإنَّ كلماتٍ مثل: (صادق، وضابط، وناقد، وضاغط) ... إلخ ، لا تُمال فيها الألفُ؛ لئلا يتصعَّدَ المتكلمُ بعدَ الانحدارِ كمَا يقول **(المُبرِّدُ)**[١٧].

وقد عَدَّ النَّحويون كثرةَ الاستعمالِ أحدَ أسبابِ الإمالةِ، وَإنْ كَانَتِ الإمالةُ فِي بعض صُورها شَاذَّةً وأُميلتْ على غيرِ قياسٍ؛ يقول **(سيبويه)** في باب: **(هَذَا بَابُ مَا أُمِيلَ عَلَى**

غَيْرِ قِيَاسٍ وإنَّمَا هُوَ شَاذٌ): (وذلك (**الحَجَّاجُ**) إذا كان اسمًا لرجلٍ؛ وذلك لأنَّه كَثُرَ في كلامهم؛ فحملوه على الأكثرِ في كلامِهم؛ لأنَّ الإمالة أكثرُ في كلامهم، وأكثرُ العربِ يُصيبُهُ ولا يُميلُ ألفَ الحجَّاج إذا كانَ صفة، يُجرونَهُ على القِيَاس)[١٨].

ويُفَصِّلُ **لنا** العَلَّامة (**ابنُ يعيش**) آراءَ النَّحويين حولَ إمالةِ (**الحجَّاج**)؛ فَيقولُ: (إمالةُ (الحجَّاج) إنَّما شذَّت لأنَّها ليسَ فيها كسرةٌ ولا ياءٌ ونحوهما من أسبابِ الإمالةِ؛ وإنَّما أُميلَ لكثرةِ الاستعمال؛ فالإمالة أكثر في كلام العرب؛ فحملوه على الأكثر هذا قول **سيبويه**، وقال **أبو العبَّاس المبرِّد**: إنَّما أمالوا (الحجَّاج) إذا كان اسمًا علمًا؛ للفرق بين المعرفة والنَّكرة والاسم والنَّعت؛ لأنَّ الإمالة أكثر في كلامهم وليس بالجنس، والمراد إمالته في حال الرَّفع والنَّصب في نحو: (هذا الحجَّاج، ورأيت الحجَّاج)، فأمَّا إذا قلت: (مررت بالحجَّاج) فالإمالة سائغة وليست شاذَّة لأجل كسرة الإعراب، فهو بمنزلة (مررت بمال زيد)، فأمَّا إذا كان صفة نحو قولك: (رجلٌ حجَّاج) للرجل يكثر الحجَّ أو يغلب بالحُجَّة ؛ فإنَّه لا تسوغ فيه الإمالة لفقد سببها إلا في حال الجرّ)[١٩].

ويتَّضح من خلال نصّ ((**ابن يعيش**)) السَّابق أمران:

أوَّلهما: أنَّه يشترط في إمالة ((**الحجَّاج**)) أن يكون اسمًا علمًا، لا صفة.

وثانيهما: أنَّه يشترط في إمالة ((**الحجَّاج**)) أن تكون رفعًا ونصبًا، وحينئذٍ تكون إمالتها شذوذًا على غير قياس لكثرة الاستعمال، وأمَّا إذا كانت مجرورة فلا شذوذ حينئذٍ؛ حيث تصبح الإمالة لمجانسة كسرة الإعراب.

أمَّا عن إمالة (**النَّاس**)؛ فيقول (**سيبويه**): (وأمَّا (**النَّاس**) فيميله مَنْ لا يقول : (هذا مالٌ) بمنزلة (**الحجَّاج**)، **وهم أكثر العرب**؛ لأنَّها كألف فاعِلٍ إذ كانت ثانية، فلم تُمِلْ في غير الجرّ كراهية أنْ تكون كباب (رمَيْتُ)، و(غَزَوْتُ))[٢٠].

ويفصِّل لنا (**ابن يعيش**) قولَ (**سيبويه**) السَّابق؛ فيقول: (وأمَّا (**النَّاس**) فإمالته في حال الرَّفع والنَّصب شاذَّة؛ لعدم سبب الإمالة، والذي حسَّنه كثرة الاستعمال والحمل على الأكثر، وأمَّا في حال الجر فحَسَنٌ)[٢١].

وتذكر لنا كتب القراءات أنَّ (أبا عمرو بن العلاءِ) قد أمال (النَّاس) في كُلِّ القرآن، سواء أكان مرفوعًا، أم منصوبًا، أم مجروراً. والإمالة في حال الجرِّ لا كلام فيها، حيث تكون الإمالة لمجانسة كسرة الإعراب، أمَّا في حالتي الرَّفع والنَّصب فإمالتها لكثرة الاستعمال[٢٢].

ويقول (**سيبويه**) في الباب ذاته: (وقالَ نَاسٌ يُوثَقُ بعربيَّتِهم: (هذا بَابٌ)، و(هذا مَالٌ)، و(هذا عَابٌ)، لَمَّا كَانتْ بَدلًا مِنَ الياءِ كَما كانتْ في (رَمَيْتُ) شُبِّهتْ بها، وشَبَّهُوها في (بَابٌ، وَمَالٌ) بالألفِ الَّتي تكونُ بَدلًا من واوٍ (غَزَوْتُ)، فَتَبعَتِ الواوُ الياءَ في العينِ كَمَا تَبِعَتْهَا في اللَّامِ؛ لأنَّ الياءَ قد تَغْلِبُ عَلى الواوِ هُنا... والَّذينَ لا يُميلونَ في الرَّفعِ والنَّصبِ أكثرَ العربِ، وهو أعمُّ في كلامِهم)[٢٣].

ويرى (**ابن يعيش**) أنَّ إمالة (**بابٍ ومالٍ**) في حال الجرّ جيِّدة، وأمَّا إمالتها في حال الرَّفع والنَّصب فقليلة؛ يقول: (فالجيِّد إمالتها في حال الجرّ، وأمَّا إمالتها في حال الرَّفع والنَّصب فقليل)[٢٤].

ويرفض (**المُبَرِّدُ**) الإمالة في (**بابٍ ومالٍ**)؛ بقوله: (لا تجوز الإمالة في (باب ومال)؛ لأنَّ لام الفعل قد ينقلب ياء، وعين الفعل لا تنقلب)[٢٥].

كَمَا أنَّ الإمالة في حالتَي الرَّفع والنَّصبِ فيما كانتْ عينُه واوًا كـ(هذا بابٌ) ، و(هذا مالٌ) لا تجوزُ؛ وذلك لأنَّ الألفَين مُنقلبتَان عنْ وَاوَين، من (بَوّبْتُ، ومَوّلْتُ)[٢٦].

وفي المقابل يرى (**أبو سعيد السِّيرافيّ**) أنَّ حكاية (**سيبويه**) عن العرب لا يمكن لأحد أنْ يَرُدَّها [٢٧]، كما يرفض قول (**المبرد**) السَّابق ذاهبًا إلى أنَّ (قول (**سيبويه**) أمثل؛

لأنَّ عين الفعل قد تنقلب - أيضًا - فيما لم يُسمَّ فاعله، نحو: (قيل) ، و(عِيد المريض) ، وقد تنقل بالهمزة ؛ فتقلب ألفه ياء في المستقبل؛ نحو: (يُقيل، ويُقيم))[٢٨] .

وكيفما كان الأمر فمن الثّابت أنَّ العرب قد أمالوا بعض الكلمات التي لا تحتوي على سبب قياسيّ لإمالتها، وإنَّما كانت الإمالة فيها لكثرة الاستعمال، فما روي عن العرب حجَّة لا يمكن ردُّها، وهو ما جعل النَّحويون يعدُّون كثرة الاستعمال من الأسباب المسوِّغة للإمالة.

فقد حَكَمَ سِيبويهِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالى- بِشُذُوذ الإِمَالَةِ في (بَابٌ، وَمَالٌ، وَعَابٌ) إذَا كَانَتْ مَرْفُوعَةً أوْ مَنْصُوْبَةً، ولا فرق في ذلك عنده بين ما كانت عينه مُنقلبة عن واوٍ كـ(بابٌ، ومالٌ) أم مُنقلبة عن ياءٍ كـ(عابٌ)، وسواءٌ أكانتْ مرفوعة كـ(هذا بابٌ)، أم منصوبة كـ(جمعتُ مالًا كثيرًا)، حيثُ جعلها في مرتبةٍ واحدةٍ في الشُّذوذِ، وشَبَّهَ ما كانتْ عينُه ياءً كـ(عابٌ) بما كانتْ لامُه ياءً مِن الأفعال كـ(رَمَيْتُ)، وما كانتْ عينُه واوًا كـ(بابٌ) بما كانتْ لامُه واوًا من الأفعال كـ(غَزَوْتُ)، وحَمَلَ إمالة الواو كـ(بابٌ) على إمالةِ الياءِ كـ(عابٌ)، وأجرَاهَا مُجرَاهَا.

أمَّا النَّحويُونَ الَّذينَ جاؤُوا بعدَه فقد فرَّقُوا في الشُّذوذِ بينَ مَا كانتْ عينُه واوًا كـ(بابٌ، ومالٌ)، وبينَ مَا كانتْ عينُه ياءً كـ(عابٌ، ونابٌ)، واختلفوا في مواقفهم من سيبويه؛ فذهب **المُبرِّدُ** إلى أنَّ الإمالة في حالتَي الرَّفع والنَّصبِ فيما كانتْ عينُه واوًا كـ(هذا بابٌ)، و(هذا مالٌ) لا تجوزُ؛ وذلك لأنَّ الألفين مُنقلبتَان عنْ وَاوَين، من (بَوّبْتُ، ومَوّلْتُ)[٢٩]، هذا ما وقفتُ عليه في كتبهِ الَّتي بين يديَّ[٣٠]، أمَّا (**السِّيرافيُّ**) فقد ذكَرَ عِلَّةً أخرى له، وهي أنَّ منعَ الإمالةِ إنَّما جَاءَ لأنَّ لامَ الفِعلِ قد تُقلَبُ ياءً، في حين أنَّ العينَ لا تُقلبُ[٣١].

وتَابَعَ السِّيرافيُّ سيبويهِ ولم يُفرِّقْ بينَ مَا كانتْ عينُه ياءً ، وبينَ مَا كانتْ عينُه واوًا، بل دافعَ عن سيبويه عندمَا ردَّ على المُبرِّدِ الَّذي يرى منعَ إمالةِ (بابٌ ، ومالٌ) بقولِه: (وليسَ الأمرُ عَلى مَا قَالَ، والَّذي حكاهُ سيبويهِ صحيحٌ وله وَجهٌ من القياس؛ لأنَّ عينَ الفعلِ إذا كانتْ واوًا فقد تنقلبُ فيما لم يسمَّ فاعلُه، وفي مُستقبلِ ما يُسمَّى فاعلُه إذا زِيْدَتْ فيه زيادةٌ، فأمَّا مَا لم يُسمَّ فاعلُه فقولُك: (قِيْلَ، وقِيْدَ)، وما أشبهَ ذلك، وَأمَّا ما سُمِّيَ فاعلُه فقولُك: (أقامَ: يُقيمُ)، و(أجادَ: يُجيدُ))[٣٢]، وقد تَابعَ الأعلمُ الشَّنتمريُّ[٣٣] وأبو حيَّانَ[٣٤] السِّيرافيَّ في ذلك.

في حين تابَعَ الفارسيُّ المُبرِّدَ في تفريقِه بينَ مَا كانتْ عينُه واوًا كـ(بابٌ)، وبينَ مَا كانتْ عينُه ياءً كـ(نابٌ)، وقد تَعقَّبَ سيبويه في تشبيههِ (مالٌ، وبابٌ) بالفعلِ (غَزَوتُ) إذ قالَ: (إلَّا أنَّ هذا تشبيهٌ ليس بالقويِّ في القياس؛ لأنَّ هذا في اسمٍ، وألفُ (غَزَا) في فعلٍ، والفعلُ يلحقُه الإعلالُ أكثرُ لِمَا يلحقُه من ضروبِ التَّصاريفِ، فألفُ (غَزَا) قد تصيرُ إلى الياءِ في (غُزِيَ)، وألفُ (بابٌ) لا تصيرُ إليه، ألا تَرى أنَّ الإمالة في (غَزَا) مُطَّردةٌ وليستْ بمُطَّردةٍ في (عَصَا، وقَفَا)، وفيما كانَ لامُه ألفًا مُنقلبة عن واوٍ في الأسماءِ)[٣٥] ، ثُمَّ قالَ بعدَ ذلك عن إمالةِ (عابٌ): (فأمَّا إمالةُ (عاب، ونَاب) ونحوه فجيِّدةٌ؛ لأنَّ العيناتِ منقلباتٌ عن ياءاتٍ)[٣٦].

أمَّا العلَّامة ابنُ يعيشَ فقد فرَّقَ بينَ مَا كانتْ عينُه واوًا كـ(بابٌ)، وبينَ مَا كانتْ عينُه ياءً كـ(عابٌ)، وقد حَكَمَ على الأوَّلِ بالقِلَّةِ، أمَّا الثَّاني فجَعَلَه قياسًا[٣٧].

كما حكم ابنُ الحاجبِ على (مال، وباب) بالشُّذوذِ؛ وذلك لأنَّهما من ذواتِ الواوِ، وليسَ فيهما موجبٌ للإمالةِ من كسرةٍ أو ياءٍ، أمَّا إمالةُ (غاب) فأخرجَها عن الشُّذوذِ بقولِه: (وَأمَّا إمالةُ (غابٌ) فليسَ بشاذٍّ؛ لأنَّه من ذواتِ الياءِ، فإمالتُه كإمالةِ (ناب))[٣٨].

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: « إبدَالُ اليَاءِ هَاءً فِي (هَذِهْ) وَقْفًا وَوَصلًا »

قَالَ سِيبويهِ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالى- : (وَنَحْوُ مَا ذَكَرْنَا[٣٩] قَولَ بَنِي تَميمٍ في الوقفِ: (هذِهْ)، فإذا وصلُوا ، قالُوا : (هذِي فُلانةُ) ؛ لأنَّ الياءَ خفيَّةٌ ، فإذا سَكَتَّ عندَها كَانَ أخفى، والكسرةُ مَعَ اليَّاءِ أخفى، فإذا خَفِيَتِ الكسرةُ ازدادتِ الياءُ خفاءً كما ازدادتِ الكسرةُ، فأبدلوا مكانَها حرفًا من موضعِ أكثرِ الحروفِ بها مُشابهةً، وتكونُ الكسرةُ معه أبينَ.

وَأَمَّا أهلُ الحجازِ وغيرهم من قيسٍ فألزمُوها الهاءَ في الوقفِ وغيره، كما ألزمتْ طيّئٌ الياءَ، وهذه الهاءُ لا تطَّردُ في كُلِّ ياءٍ هكذا؛ وإنَّما هذا شاذٌّ، ولكنَّه نظيرٌ للمُطَّردِ الأوَّل)[٤٠].

فَقَدْ حَكَمَ سِيبويهِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالى- عَلى إبدالِ الياءِ هاءً في اسمِ الإشارةِ المُؤنَّثِ في نحوِ: (هذِهْ) بالشُّذوذِ، سواءٌ أكانَ هذا الإبدالُ في الوقفِ كَمَا عندَ قبيلةِ تميمٍ؛ إذ يُبدلون الياءَ هاءً في حالةِ الوقفِ فحسبُ، فيقولون: (هذِهْ)، أم وَصلًا وَوَقفًا كَمَا عندَ أهلِ الحجازِ وغيرهم من قيسٍ، كما هو واضحٌ في نصِّ سيبويهِ المُتقدِّمِ.

وقد عَلَّلَ سيبويهِ هذا الإبدالَ تعليلًا صوتيًّا؛ إذ لاحظَ أنَّ الياءَ خفيَّةٌ، وقد ازدادتْ خفاءً عندما سُبِقتْ بكسرةٍ، وزادَ الأمرَ تعقيدًا عندَما وُقِفَ عليها؛ إذ أصبحتْ أشدَّ خفاءً؛ نظرًا لأنَّ الوقوفَ إنَّما هو قطعٌ وحبسٌ للنَّفَسِ، وهو بمثابةِ اجتزاءِ الحركةِ وقطعِها، فلمَّا اجتمعتْ هذه الأمورُ وجدُوا الهاءَ أقربَ الحروفِ مُشابهةً لليَاءِ فقلبُوها إليها؛ وذلك للبيانِ والتَّوضيحِ والإظهارِ، وهذا هو وجهُ القلبِ، ولكنَّهُ استدركَ وجعلَه نظيرًا لإبدالِ قبيلةِ طيِّئٍ لكُلِّ ألفٍ ياءً مُتطرِّفةً كَمَا في نحوِ: (أفعى)؛ إذ يُبدلون الألفَ ياءً وصلًا ووقفًا فيقولون: (أفعي)، وإليكَ ما قالَه العلماءُ في هذه المَسألةِ:

١- السِّيرافيُّ، شَرَحَ كلامَ سيبويه - وهو قولُه: (وهذه الهاءُ لا تَطَّردُ في كُلِّ ياءٍ هكذا)[٤١] - بالمِثالِ، إذ ضَرَبَ على ذلك مثالًا وهو قولُهُم: (الَّذي)، حيثُ ذَكَرَ أَنَّهُ لا يجوزُ أن تَقلِبَ ياءَ (الَّذي) هاءً فتقولُ: (الذه)[٤٢]، وهذا دليلٌ على عدمِ اطِّرادِ هذا القلبِ في كُلِّ موضعٍ، ممَّا جَعَلَ سيبويهِ يَحْكُمُ على هذا القلبِ بالشُّذوذِ. واللهُ تعالى أعلمُ.

٢- أمَّا ابنُ جنيٍّ فاستدلَّ على أنَّ الهاءَ مُبدلةٌ من الياءِ بالتَّصغيرِ، إذ إنَّ التَّصغيرَ يردُّ الأشياءَ إلى أصولِها، فعندما نُصغِّرُ (ذا) نقول (ذيَّا)، و(ذِي) إنَّما هي تأنيث (ذا) ومن لفظه، فكما لا تجد للهاء في المذكَّر أصلًا فكذلك هُنا، فدلَّ ذلك على أنَّ الهاءَ مُبدلةٌ من الياءِ وأصلٌ فيها[٤٣]، وتَبِعَه في هذا الاستدلالِ ابنُ عصفورٍ[٤٤]، وابنُ منظورٍ[٤٥].

٣- أمَّا الجوهريُّ فقد ذَكَرَ أنَّ الهاءَ المُبدلة من الياءِ ليستْ للتأنيثِ، واستدلَّ على ذلك بقياسِ النَّظيرِ؛ إذ قَاسَها على إبدالِ العربِ لياءِ (هُنَيَّةٍ) هاءً، حيثُ قالُوا: (هُنَيْهَةٌ)[٤٦].

٤- أمَّا الرَّضيُّ فَعَلَّلَ اختيارَ بني تميمٍ لهذهِ الهاءِ دونَ سائرِ الحروفِ بقُربِ الهاءِ من الألفِ الَّتي هي أختُ الياءِ في المَدِّ[٤٧].

٥- أمَّا صاحبُ الكَنَّاش[٤٨] فَذَهَبَ مذهبًا مُغايرًا، حيثُ ذَهَبَ إلى أنَّ الهاءَ إنَّما جيءَ بها للعوضِ عن المَحذُوفِ لا للتَّبيين والتَّوضيحِ كما ذَهَبَ إليه سيبويهِ، وبيانُ ذلك: أنَّ الوقفَ لَمَّا كَانَ مُسلَّطًا على حذفِ الحركةِ وما جَانَسَها من الياءِ والواوِ حُذِفتِ الياءُ من (هذي)، فَبَقِي الاسمُ على حرفٍ واحدٍ، فَوَجَبَ إلحاقُ الهاءِ للعوضِ عن هذا المَحذُوفِ، فقالوا: (هذهْ)[٤٩].

٦- أمَّا المُحدثونَ فسأقتصرُ على رأي الدكتور/ ضاحي عبدِ الباقي في كتابه: (لغةِ تميمٍ)، حيثُ ذَهَبَ إلى أنَّ الهاءَ في (ذِه) مُتطوِّرةٌ عن الياءِ في (ذِي)، والياءُ في (ذِي) مُتطوِّرةٌ عن مدِّ كسرةِ ذال (ذِ)[٥٠]، فهو يَرَى أنَّ (ذِ) هي اسمُ الإشارةِ فحسبُ، وَأَمَّا الباقي فهو

تطوُّرٌ حَصَلَ للكلمةِ، وهو في هذا الرأي مُتابعٌ للكوفيين الّذين يرونَ أنَّ اسمَ الإشارةِ هو (ذِ) فحسبُ، كَمَا ذكَرَ ذلك صاحبُ الإنصاف[٥١].

المَسألَةُ الثَّالِثَةُ: « شُذُوذُ وَزنِ (مُفعُولٌ) »

قَالَ سِيبويهِ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالى-: (وَقد جَاءَ في الكلامِ (مُفعُولٌ)، وهو غريبٌ شاذٌّ، كأنَّهُم جَعلُوا المِيمَ بمنزلةِ الهمزةِ إذا كانتْ أوَّلًا، فقالُوا: (مُفعُولٌ)، كَمَا قالُوا: (أفعُولٌ)، فكأنَّهُم جمعُوا بينَهما فِي هَذا، كَمَا جَاءَ (مِفعَالٌ) عَلى مِثال: (إفعَالٌ)، و(مِفعِيلٌ) عَلى مثال: (إفعِيلٌ)، ولم نجعلهُ بمنزلةِ (يُسرُوعٌ)؛ لأنَّه لم يلزمهُ إلَّا الضَّمُّ ولم يتغيَّرْ تغيُّرَه، وذلك قولُهم: (مُعلُوقٌ) للمِعلاق)[٥٢].

وَصَفَ سِيبويهِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالى- وزنَ (مُفعُولٌ) بوصفَين، هما: الغرابةُ، والشُّذوذُ، أمَّا الغرابةُ فجاءتْ مِنْ قِلَّةِ عددِ الكلماتِ الّتي وردتْ على هذا الوزن، إذ لم يُسمعْ عن العربِ إلَّا خمسُ كلماتٍ، هي:

١-(مُغرُودٌ): وهو نوعٌ من أنواعِ الكمأةِ، وَصَفَه ابنُ دُريدٍ بالسُّودِ الصِّغارِ، وجَمَعَه على (مَغَارِيد)[٥٣].

٢-(مُغفُورٌ): وهو صمغٌ طعمُه حلوٌ، وجمعُه على (مَغَافِير)[٥٤].

-(مُغثُورٌ): وهذه لغةٌ في (مُغفُورٌ)[٥٥].

٣-(مُنخُورٌ): للمنخر[٥٦].

٤-(مُعلُوقٌ): وهو ما يُعلَّقُ عليه الشَّيءُ[٥٧].

٥-(مُزمُورٌ): لواحدِ مزاميرِ داودَ عليه السلام، أوردَه ابنُ منظورٍ عن كراعِ النمل[٥٨].

وَأمَّا الشُّذوذُ فجاءَ بسببِ مُخالفةِ هذا الوزنِ أوزانَ العربيَّةِ، إذ إنَّ هذا الوزنَ لا نظيرَ له في العربيَّةِ، لذلك حَاوَلَ سيبويهِ تقريبَه إلى أوزانِ العربيَّةِ، حيثُ ذكَرَ أنَّ العربَ كأنَّهُم نزَّلُوا ميمَ (مُفعُولٌ) منزلةَ همزةِ (أفعُولٌ) كـ(أسلُوبٌ، وأخذُودٌ)، فكأنَّهُم جَمَعُوا بينَهما كَمَا جَمَعَتِ العربُ بينَ الأوزانِ الآتيةِ:

١-وَزنُ (مِفعَالٌ): كـ(مِصبَاحٌ)، حيثُ جَمَعَتهُ بوزن (إفعَالٌ): كـ(إسلامٌ، وإعطاءٌ).

٢-وَزنُ (مِفعِيلٌ): كـ(مِنديلٌ)، حيثُ جَمعَتهُ بوزنِ (إفعِيلٌ): كـ(إكلِيلٌ).

ثُمَّ بعدَ ذلك بَرَّرَ سيبويهِ عَدَمَ جعلِ (مُفعُولٌ) بمنزلةِ (يُفعُولٌ): كـ(يُسرُوعٌ)؛ وذلك بسببِ أنَّ ياءَ (يُسرُوعٌ) يجوزُ فيها الضَّمُّ: (يُسرُوعٌ)؛ اتباعًا لضمِّ الرَّاءِ، ويجوزُ فيها – أيضًا- الفتحُ: (يَسرُوعٌ)[٥٩]، بخلافِ ضمِّ ميمِ (مُعلُوقٌ)؛ إذ إنَّها ثابتةٌ لم تتغَّيرْ؛ لذلك لم ينزِّلْه منزلتَه.

أمَّا العلماءُ الّذينَ جاؤوا بعدَه فاختلفُوا في الحُكمِ على هذهِ الكلماتِ الخمسِ على النَّحوِ الآتي:

١-ابنُ قتيبة[٦٠] نَسَبَ إلى سيبويه أنَّهُ حَكَمَ على وَزنِ (مُفعُولٌ) بالقلَّةِ والغرابةِ، وسيبويه لم يَنصَّ على القلَّةِ بل نصَّ على الشُّذوذِ، وبعدَما أوردَ قولَ سيبويهِ المُتقدِّمِ أتبعَه بذِكرِ الكلماتِ الخمسِ عدا (مُزمُورٌ)، وقال: (وقالوا: شُبِّهَ بـ(فُعلُولٌ))، وسَكَتَ ولم يُعلِّقْ[٦١]، وقد تَبِعَه في ذلك ابنُ السِّكيتِ[٦٢].

٢-أمَّا ابنُ السَّرَّاجِ فَحَكَمَ عليها بالغرابةِ فحسبُ، ولم يُعقِّبْ[٦٣].

٣-أمَّا ابنُ جنيٍّ فله تفصيلٌ في هذه المسألةِ، إذ ذَهَبَ إلى أنَّ (مُغفُورٌ) على وزن (فُعلُولٌ) لا على وزن (مُفعُولٌ)؛ مُستدلًّا لِمَا ذَهَبَ إليه بقولِه: (لأنَّهم قد قالوا: (خَرَجُوا يَتَمَغفَرُونَ)، فـ(يَتَمَغفَرُونَ) عندهم (يَتَفَعلَلُونَ)، ولم يجعلُوه (يَتَمَفعَلُونَ)؛ لقلَّةِ (تَمَفعَلَ)، وكثرةِ (تَفَعمَلَ))[٦٤].

ثُمَّ هَاجَمَ مَنْ جَعَلَهُ على وزنِ (مُفعُولٌ) بقولِه: (على أنَّ قومًا قد جعلُوا (مُغفُورًا: مُفعُولًا) كـ(مُعلُوقٍ)، وَإنَّما هذا لقلَّةِ المعرفةِ بهذا الشَّاذِّ، والقياسُ مَا أنبأتُكَ بِهِ)[٦٥].

فهو في هذا يُفرِّقُ بينَ هذه الكلماتِ الخمس، إذ جعلَها في (مُغفُورٌ) قياسيَّةً على وزن (فُعلُولٌ)، أمَّا (مُعلُوقٌ) فجعلَها شاذَّةً على وزن (مُفعُولٌ)؛ والسَّببُ في ذلك كما ذكَرَ نقلًا عن شيخهِ الفارسيِّ أنَّهُ لم يسمعْ في معناه إلَّا (مِعلاقٌ) على وزن (مِفعَالٌ)[٦٦].

أمَّا الكلمةُ الثَّالثةُ وهي: (مُغرُودٌ) فذكَرَ عن شيخهِ الفارسيِّ أنَّ حَملَهُ على (فُعلُولٌ) أولى؛ وذلك لأنَّ (فُعلُولٌ) أكثرُ من (مُفعُولٌ)[٦٧].

٤-أمَّا ابنُ عصفورٍ فتَابَعَ سيبويهِ، حيثُ ذكَرَ أنَّهُ غريبٌ شاذٌّ ولم يُعلِّق عليه[٦٨]، في حين أنَّ الرَّضيَّ اكتفى بمقولةِ: (لا نظيرَ لها في كلامِ العربِ)[٦٩]. واللهُ تعالى أعلمُ.

ويظهر لي من الأقوال المتقدِّمة وجاهة رأي ابن جني الذي اجتهد في تفصيل هذه المسألة.

الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ : شُذُوْذُ حَذْفِ أَحَدِ مُتَمَاثِلَيْ «ظَلِلْت»، و«أَحْسَسْت»،و«مَسِسْت».

ممَّا حذفت منه عين الفعل الماضي المضاعف ، المتصل بتاء الضمير أو نونه لكثرة الاستعمال؛ قولهم: (ظِلْتُ)[٧٠]، و(مَسْتُ)، و(أَحَسْتُ)، بحذف أحد الصامتين المتماثلين في حشو الكلمة تخفيفًا لكثرة الاستعمال ؛ إذ الأصل فيها جميعًا :(ظَلِلْتُ)، و(مَسِسْتُ)، و(أَحْسَسْتُ)؛ حيث كرهوا توالى متماثلين فى كلمة واحدة مع تعذُّر الإدغام؛ لسكون ثانيهما؛ فحذفوا أولهما المتحرك على غير قياس؛ لأنَّ أعذب التَّأليف ما تباعدت حروفه، وتباينت مخارجه، يقول (**سيبويه**) - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالى- في بابِ التَّضعيفِ: (هذا بابُ ما شَذَّ مِنَ المُضاعفِ فشُبِّه بباب (أقَمْتُ) وليس بمُثْلِئِبٍّ): (وذلك قولُهم: (أَحَسْتُ)، يريدونَ: أَحْسَسْتُ، و(أَحَسْنَ) ، يريدون: أَحْسَسْنَ، وكذلكَ تفعلُ به في كُلِّ بناءٍ تَبني اللامَ من الفعلِ فيه على السُّكون، ولا تصلُ إليها الحركةُ[٧١]، شَبَّهُوهَا بـ (أقَمْتُ)؛ لأنَّهم أسكنُوا الأُولى، فلم تكنْ لِتَثبتَ والآخرةُ ساكنةٌ... ومثلُ ذلكَ قولُهم: (ظِلْتُ، ومِسْتُ)، حذفُوا وألقُوا الحركة على الفاءِ، كَمَا قالُوا: (خِفْتُ)، وليسَ هذا النَّحوُ إلَّا شاذًّا، والأصلُ في هذا عربيٌّ كثيرٌ، وذلك قولُك: (أَحْسَسْتُ، ومَسِسْتُ، وظَلِلْتُ)[٧٢].

وقالَ -أيضًا- في بابِ الإدغامِ: (هذا بابُ مَا كَانَ شَاذًّا ممَّا خَفَّفُوا عَلى ألسنتِهم وليسَ بمُطَّردٍ): (ومن الشَّاذِّ قولُهم: (أَحَسْتُ، ومَسْتُ، وظَلْتُ) لمَّا كَثُرَ في كلامِهم كرهُوا التَّضعيفَ، وكرهُوا تحريكَ هذا الحرفِ الَّذي لا تصلُ إليه الحركةُ في (فَعَلْتُ، وفَعَلْنَ) الَّذي هو غيرُ مُضاعفٍ، فحذفُوا كما حذفُوا التَّاءَ من قولِهم: (يَسْتَطِيعُ)، فقالُوا: (يَسْطِيعُ)؛ حيثُ كثرتْ؛ كراهية تحريكِ السِّين، وكانَ هذا أحرى إذ كانَ زائدًا)[٧٣].

وعليه جاء قوله تعالى: (فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ)[٧٤]، وقوله تعالى: (وَانظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا)[٧٥]، وقول الشَّاعر:

خَلاَ أَنَّ العِتَاقَ من المَطَايَا أَحَسْنَ به فَهُنَّ إِلَيْهِ شُوسُ [٧٦]

والأصل: (أَحْسَسْنَ). وقوله:

عوى ثُمَّ نادى هَلْ أَحَسْتُمْ قلائصًا وُسِمْنَ على الأفخاد بالأمس أربعا [٧٧]

والأصل: (أَحْسَسْتُم). وقوله:

فَظَلْتُ لَدَى البَيْتِ العَتِيق أُخِيلُهُ وَمِطْوَايَ مُشْتَاقانْ لهُ أرقَانْ [٧٨]

والأصل: (ظَلِلْتُ). وقوله:

مِسْنَا السَّمَاءَ فَنِلْنَاهَا وَطَاءَ لَهُمْ حَتَّى رَأَوْا أُحُدًا يَهْوِي وَتَهْلاَنَا [٧٩]

والأصل: (مَسَسْنَا).

فقَدْ حَكَمَ سِيبويهِ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالى- على ثلاثِ كلماتٍ بالشُّذوذِ، هي: (أَحَسْتُ، ومِسْتُ، وظِلْتُ)، وبيانُ ذلكَ: أنَّ (أَحَسْتُ) أصلُها: (أَحْسَسْتُ) اجتمعَ حرفَانِ مُتجانسَانِ في كلمةٍ واحدةٍ، فكرهُوا ذلك عندما تَعَذَّرَ الإدغامُ؛ وذلكَ بسببِ سكون الثَّاني منهما؛ الَّذي تعذَّرَ تحريكُه؛ نظرًا لاتِّصال تاءِ الفاعلِ المُتحرِّكةِ به، فحذفُوا الأوَّلَ منهما حذفًا شاذًّا؛ طلبًا للخِفَّةِ،

وهو السِّينُ الأولى المُتحرِّكةُ، الّتي هي عينُ الفعل[٨٠]، ونقلُوا حركتَها إلى الفاءِ قبلَها بعدَ إسقاطِ حركةِ الفاءِ إن وُجِدَتْ[٨١]، وإنَّما حذفُوا المُتحرِّكَ الأوَّلَ دونَ السَّاكن الثّاني؛ لأنَّهم لو حذفُوا الثّاني؛ لاحتاجُوا إلى تسكين الأوَّل؛ وذلك لأنَّ تاءَ الفاعل أو نونَ الإناثِ يجبُ أنْ يُسكَّنَ ما قبلَها، فكانَ هذا يُؤدِّي إلى تكثيرِ التَّغييراتِ[٨٢].

وقد شَبَّه سيبويه هذا الحذفَ الشّاذَّ بثلاثةِ نظائرَ، هي:

النَّظيرُ الأوَّلُ: شَبَّهَهُ ببابِ (قُمْتُ) بجامع إسكانِ اللامِ، وحذفِ العينِ في كُلٍّ.

النَّظيرُ الثّاني: شَبَّهَهُ بـ(يَسْطِيعُ) بجامعِ الحذفِ في كُلٍّ.

النَّظيرُ الثّالثُ: شَبَّهَ مَنْ لم ينقلْ حركةَ العينِ إلى الفاءِ قبلَه: (مَسْتُ، وظَلْتُ) بـ(لَستُ) بجامع حذفِ العينِ المَكسورةِ في كُلٍّ ، قالَ سيبويه: (وأمَّا الّذينَ قالُوا: (ظَلْتُ، ومَسْتُ) فشبَّهُوها بـ(لَسْتُ)، فأجرُوهَا في (فَعِلْتُ) مُجراهَا في (فَعَل)، وكرهُوا تحريكَ اللّامِ فحذفُوا، ولم يقولُوا في: (فَعِلْتُ: لَسْتُ) ألبتَّةَ؛ لأنَّهُ لم يتمكَّنْ تمكُّنَ الفعل، فكما خالفَ الأفعالَ المُعتلَّةَ وغيرَ المُعتلَّةِ في (فَعِلَ)كذلك يخالفُها في (فَعِلْتُ))[٨٣].

وتَابَعَ **جمهورُ النَّحويين** ومنهم: المُبرِّدَ[٨٤]، وابنَ السَّرَّاجِ[٨٥]، والسِّيرافيَّ[٨٦]، وابنَ جنيّ[٨٧]، وابنَ يعيشَ[٨٨]، وابنَ عصفورٍ[٨٩]، وغيرَهم[٩٠]، مَذهبَ سيبويهِ في ذلك ، فَحكمُوا على هذه الكلماتِ الثّلاثِ - أيضًا - بالشُّذوذِ .

في حين حكم **الفارسيُّ**[٩١] عليها بأنَّها شاذَّةٌ في القياس ، مُطَّردةٌ في الاستعمال، قال : (وهذه الحروفُ شاذَّةٌ عن قياس نظائرِها وإن كانت مُطَّردةً في الاستعمال ، كما أنَّ (استَحْوَذَ) كذلك).

وَخَالَفَهُ **الشَّلوبين**[٩٢]، حين ذَهَبَ إلى أنَّ هذا الحذفَ مُطَّردٌ يجوزُ القياسُ عليه ، فيجوزُ أن نقولَ في (أحَبَّ : أحَبْتُ)، وفي (هَمَّ: هَمْتُ)، وفي (هَزَّ: هَزْتُ)، وتَبِعَه ابنُ مالكٍ في ذلك إلّا أنَّه قيَّدَه بمكسورِ العينِ قياسًا على المَسموع، وبمضمومِها قياسًا على المَكسورِ وإن لم يسمعْ[٩٣]، قال: (ومثالُ ذي الضَّمِ من المُضاعفِ: (اغضُضْ)، لو قِيلَ فيه (غُضْنَ) قياسًا على (قِرْنَ) وإن لم أرَه منقولًا؛ لأنَّ فَكَّ المضموم أثقلُ من فَكِّ المَكسور، وإذا كانَ فَكُّ المَفتوح قد فُرَّ منه إلى الحذفِ في (قَرْنَ) المَفتوح القافِ، فَفِعْلُ ذلك بالمَضموم أحقُّ بالجوازِ)[٩٤].

ومن الواضح أنَّهم قد قاسوا هذه الأمثلة هنا على معتلّ العين فى نحو: (خِفْتُ)، و(قُلْتُ)، و(أقَمْتُ)؛ حيث يقول (**ابن جنى**): (من ذلك ما جاء من المضاعف مُشَبَّهًا بالمعتلّ، وهو قولهم في (ظَلِلْتُ: ظِلْتُ)، وفي (مَسِسْتُ: مَسْتُ)، وفي (أحْسَسْتُ: أحَسْتُ)، قال:

خَلاَ أنَّ العِتَاقَ من المَطَايَا أحَسْنَ به فَهُنَّ إلَيْهِ شُوسُ

وهذا مُشَبَّه بـ(خِفت، وأردت). وحكى **ابن الأعرابيِّ** في (ظَنَنْتُ: ظَنْتُ)، وهذا كلُّه لا يقاس عليه، ولا تقول في (شَمِمْتُ: شَمْتُ)، ولا (شِمْتُ)، ولا في (أقْضَضْتُ: أقَضْتُ))[٩٥].

ونلاحظ هنا أنَّهم قد حذفوا أوَّل المتماثلين لتحركه، إذ لو حذفوا الثّاني السَّاكن المتصل بضمير الرَّفع المتحرك، الّذي يتطلَّب سكون ما قبله، لاضطروا إلى تسكين أوَّلهما المتحرك (فكان يُؤدِّي إلى تكثير التَّغييرات)[٩٦]. فإذا لم يتَّصل بضمير من ضمائر الرَّفع المتحركة (فلا يحذف منه شيء؛ لأنَّه قد تدخله الحركة إذا ثُنِّيت أو جُمعت نحو: (أحَسَّا، وأمسَّا، وأحسُّوا، وأمَسُّوا، وأحسِّى، وأمسِّى))[٩٧].

ومن الغريب حقًّا أنْ نجد النَّحويين القدماء قد صنَّفوا هذا اللَّون من التَّخفيف فى باب الإدغام، وإنْ لم يكن هناك إدغام، إذ هو ضرب من الإعلال بالحذف تخفيفًا لكثرة الاستعمال، كراهة اجتماع مثلين، وربَّما كان ذلك لأنَّ الأمر مُتعلّقٌ بالتقاء متماثلين الذي هو عماد باب الإدغام.

وينقل لنا (**أبو الطَّيب اللُّغوي**) صورة أخرى من صور المخالفة هنا، وهي إبدال أحد المتماثلين ياءً، ومُفسِّرًا ذلك في إطار لَهَجِيٍّ؛ فيذكر أنَّ الحجازيَّ يقول في (حَسَسْتُ): (حَسَيْتُ)؛ يعوِّضُ من السِّين ياءً، والتَّميميُّ لا يعوِّضُ؛ فيقول: (حَسْتُ)[٩٨] .

والحقُّ أنَّنا لا ننكر أنَّ كراهية توالي المتماثلين هُنا هي الأصل في هذا الضَّرب الشَّاذّ من التَّخفيف، إلَّا أنَّ كثرة الاستعمال كانت مُعتبرة؛ بدليل أنَّنا لا نجد هذا الضَّرب من التَّخفيف الشَّاذّ إلَّا في تلك الأمثلة التي كَثُرَ استعمالها على هذه الصُّورة، ولم يُسمع مثلًا في: (قصصت، أو شممت، أو أقضضت)، أو غير ذلك من الأمثلة. فالحذف أو التَّخفيف يتوضع غالبًا فيما يكثُر استعماله؛ لإزالة الأصوات الَّتي تسبِّب الثِّقل أو التَّعثُّر حين يُؤمن اللبس كما في (أَحَسْتُ) وَأَخَوَاتِهَا.

الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ : « حَذْفُ التَّاءِ شُذُوذًا من (استطاع) »

اختتم (سيبويه) كتابه ببابٍ عالج فيه بعض الصُّور الشَّاذَّة للحذف، والإبدال أسماه : (هذا باب ما كان شاذًّا ممَّا خفَّفوا على ألسنتهم، وليس بمطَّرد)، ومن بين هذه الصُّور التي عدَّها شَاذَّةً، مخالفتهم بحذف التَّاء من (استطاع) تخفيفًا لكثرة الاستعمال، كما في قوله تعالى: (فَمَا اِسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوه وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا)[٩٩]، وقد ورد الحذف في الشِّعر كثيرًا:

قال طَرَفةُ:

فَإِنْ كُنْتَ لاَ تَسْطِيعُ دَفْعَ مَنِيَّتِي فَدَعْنِي أُبَادِرُهَا بِمَا مَلَكَتْ يَدِي [١٠٠]

وقال أيضًا:

لَعَمْرُكَ مَا الأَيَّامُ إلاَّ مُعَارَةً فَمَا اسْطَعْتَ مِنْ مَعْرُوفِهَا فَتَزَوَّدِ [١٠١]

وقال عديّ بن زيد العبادي:

ولا تُقصِرَنْ عَنْ سَعْيِ مَنْ قَدْ وَرِثْتَهُ فمَا اسْطَعْتَ مِنْ خَيْرٍ لِنَفْسَكَ فازْدَدِ [١٠٢]

وقول المرار:

وَيَرى دُونِي فَلا يَسْطِيعُني خَرْطَ شَوْكٍ من قَتادٍ مُسْمَهِرْ [١٠٣]

وكذلك قول يحيى بن زياد الحارثيّ:

دَفَعْنَا بِكَ الأَيَامَ حتَّى إذا أتت تُرِيدُكَ لَمْ نَسْطِعْ عَنْكَ مَدْفَعَا [١٠٤]

يقول (**سيبويه**) : (حذفوا التَّاء من قولهم: (يَسْتَطِيعُ) ؛ حيث كثرت؛ كراهية تحريك السِّين، وكان هذا أحرى إذْ كان زائدًا، استثقلوا في (يَسْطِيعُ) التَّاء مع الطَّاء، وكرهوا أنْ يدغموا التَّاء في الطَّاء فتُحرَّك السِّين، وهي لا تُحرَّك أبدًا، فحذفوا التَّاء. ومَنْ قال (يُسْطيع) فإنَّما زاد السِّين على (أطاع، يُطيع)، وجعلها عوضًا من سكون موضع العين)[١٠٥] .

وقد خَالَفَ بعض العرب بين (التَّاء)، و(الطَّاء)؛ فقال: (اسْتاع) (يستيع) ؛ قال جران العود):

وَفِيكَ إذا لاقَيْتَنَا عَجْرَفِيَّةٌ مِرَارًا فَمَا نُسْتِيعُ مَنْ يَتَعَجْرَفُ [١٠٦]

ومن هُنا يقول (**سيبويه**): (وقال بعضهم في (يَسْتَطِيعُ): (يَسْتِيعُ). فَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: حَذَفَ الطَّاءَ كَمَا حَذَفَ لاَمَ (ظَلْتُ)، وتَرَكُوا الزِّيَادَةَ كَمَا تَرَكُوهَا فِي (تَقَيْتُ). وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: أَبْدَلُوا التَّاءَ مَكَانَ الطَّاءَ ؛ لِيَكُونَ مَا بَعْدَ السِّينِ مَهْمُوسًا مِثْلَهَا . "[١٠٧]

ويقول (**ابنُ السِّكِّيت**): (ويُقال: (ما أستطيع) ، و(ما أسطيع)، و(ما أستيع)، بمعنى واحد)[١٠٨] .

ويفصِّل لنا (**ابنُ جني**) الصُّور واللُّغات المختلفة لهذا الفعل؛ يقول عن قول الله سبحانه (فَمَا اِسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوه): (أصله (استطاعوا) ؛ فحُذفت التَّاء؛ لكثرة الاستعمال، ولقرب التَّاء من الطَّاء، وهذا الأصل مُستعمل، ألا ترى أنَّ عقيبه قوله تعالى: (وَ مَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا). وفيه لغات أخرى وهي: (اسْتَعْتُ) بحذف الطَّاء كحذف التَّاء؛ ولغة

ثالثة (أسْطعت) بقطع الهمزة مفتوحة، ولغة رابعة: (أسْتعْت)، مقطوعة الهمزة مفتوحة أيضًا. فتلك خمس لغات: (استطعت ، واسطعت ، واستعت ، وأسطعت ، وأستعت))[١٠٩].

وقد ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ أصل (أسطاع يُسطيع): (استطاع يستطيع)، وقد ردَّهم (ابن عقيل) بقوله: (وقول الكوفيين: إنَّ أصل (أسْطاع يُسْطيع: استطاع يَسْطيع) مردودٌ بفتح الهمزة وضم الياء، وزعمهم أنَّه بحذف التَّاء شُبِّه بـ(أفعل)، ففُتحت وضُمت، رجوع عمَّا قدَّروا، ومخالف للاستعمال، فلمَّا قالوا: (اسْطاع)، بهمزة وصل، وأصله: (استطاع) ؛ فحُذفت التَّاء لمجانسة الطَّاء،كما يُحذف أحد المثلين في (ظَلِلت)، قالوا في المضارع: (يستطيع)، بفتح الياء، كما يقولون: (يستطيع)، والسِّين في (اسْطاع)، بهمزة الوصل، زائدة على القياس؛ لأنَّها سين (الاستفعال))[١١٠].

والحقُّ أنَّ (سيبويه) كان دقيقًا حين فرَّق بين الحذف والزيادة هنا، أي بين الحذف لكثرة الاستعمال في نحو: (استطاع: يستطيع)، وزيادة السِّين في نحو: (أطاع: يُطيع)، إذ لا يمكن هُنا حمل (أطاع) على (استطاع) - كما ذهب الكوفيُّون - للتَّباين الواضح في الدِّلالة، وهذا هو السرُّ في اعتراض (ابن جماعة) على مَن زعم أنَّ (اسْطاع) من (أطاع)؛ حيث (اعترض بأنَّ المعنيين فيهما متباينان؛ فمعنى (استطاع: قدر)، ومعنى (أطاع : انقاد)، ولم ينقل أحد من أهل اللُّغة عن العرب أنَّ (استطاع) بمعنى (أطاع)، بل ذكروا أنَّ العرب تقول: (اسطاع ، واستطاع ، واستاع) بقطع الهمزة ووصلها، وكُلُّ ذلك بمعنى: قدر)[١١١].

والحقُّ أنَّني أتفقُ مع ما ذهب إليه (ابن جماعة) هُنا، وأضيف إليه أنَّ المضارع حين الزِّيادة يختلف عنه حال الحذف، ففي الزِّيادة يكون المضارع بضمِّ حرف المضارعة قياسًا؛ فتقول: (يُسْطِيع)، على حين يفتح حرف المضارعة حال الحذف؛ فتقول: (يَسْطِيعُ)، فلا مجال إذًا للخلط بين الصِّيغتين هُنا.

ومن مِمَّا سبق نستطيع القول إنَّ توالي المتماثلين أوشبه المتماثلين يُحدث ثقلًا واضحًا تنتج عنه ظواهر تخفيفيَّة عديدة كالقلب، أو الإدغام، أو الحذف، أو النقل، أو الإشباع ... إلخ ، لكي يزول هذا الثِّقل، وخاصَّة حين يقترن ذلك بكثرة الاستعمال، وهو ما حدث هُنا في هذه الحالة؛ فليس بين التَّاء والطَّاء هُنا إلَّا التَّفخيم والتَّرقيق؛ فحين تعذَّر الإدغام مع توالي المتماثلين هُنا حذفوا التَّاء للتَّخلص من هذا الثِّقل[١١٢]، وإنَّما تعذَّر الإدغام؛ لأنَّه لو نُقلت حركة التَّاء إلى السِّين السَّاكنة قبلها، لتحرّكت السِّين في موضع لا تجوز فيه الحركة، ولو لم تُنقل حركة التَّاء لِمَا قبلها؛ لالتقى ساكنان عند الإدغام، فتخلَّصت اللُّغة من ثقل الكلمة بحذف التَّاء تخلُّصًا شاذًّا ، فصارت الكلمة إلى هذا الوضع غير المطرَّد.

ومن الغريب حقًّا أنَّ (حمزة) قد قرأ بتشديد الطَّاء من (اسطَّاعوا) بإدغام التَّاء فيها، وهو ما رفضه النَّحويون؛ فيقول (أبو جعفر النَّحَّاس): (وحكى أبو عبيد أنَّ حمزة كان يُدغم التَّاء في الطَّاء ويُشدِّدُ الطَّاءَ، قال أبو جعفر: وهذا الَّذي حكاه أبو عبيد، لا يقدر أحد أن ينطق به؛ لأنَّ السِّين ساكنة والطَّاء المدغمة ساكنة، قال سيبويه: هذا محال إدغام التَّاء فيما بعدها، ولا يجوز تحريك السِّين؛ لأنَّها مبنيَّة على السُّكون)[١١٣].

ويقول (ابن الجزري): (قرأ حمزة بتشديد الطَّاء يريد (فما استطاعوا)؛ فأدغم التَّاء في الطَّاء، وجمع بين ساكنين وصلًا، والجمع بينهما في مثل ذلك جائز مسموع)[١١٤]. وما نقله القرَّاء حجَّة؛ إذ لا اجتهاد فيما نقلوه عن شيوخهم.

المَسألةُ السَّادِسَةُ : « قلبُ الدَّالِ دَالًا فِي (الدِّكر) »

قَالَ سِيبويهِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالى-: (وَأَمَّا (الدِّكرُ) فَإِنَّهُم كَانُوا يَقلِبُونَهَا فِي (مُدَّكِرٍ) وَشِبهِه، فَقَلَبُوهَا هُنَا، وَقَلبُهَا شَاذٌّ شَبيهٌ بِالغَلَطِ)[١١٥].

حَكَمَ سِيبويهِ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالى - عَلى كَلِمَةِ (الذِّكَرِ) بالشُّذوذِ الشَّبيهِ بالغلطِ، أي: التَوَهُّمِ، والسَّبَبُ في ذلك يَرجِعُ إلى أنَّ قلبَ الذَّالِ دالًا في هذه الكلمةِ ليس له موجبٌ، إذ إنَّ أصلَ (الذِّكَرِ: الذِّكْر، جمعُ: ذِكْرَةٍ)، مثلُ (كِسْرَةٍ: وكِسَرٍ)، حيثُ أُبدلتِ الذَّالُ دَالًا ثُمَّ أُدغِمتِ الدَّالُ في لامِ التَّعريفِ فصارتِ الكلمةُ (الدِّكَرِ).

وقد اختلفَ العُلماءُ في هذه الكلمةِ، فمنهُم مَنْ حَكَمَ بأنَّها ليست من كلامِ العربِ، ومنهم من قامَ بتخريجِها، وإليكَ ما ذكروه في هذه الكلمةِ:

(١) ذَكَرَ صَاحِبُ العين أنَّ (الذِّكَرَ) بإسكانِ الكافِ ليسَ في كلامِ العربِ، إذ قالَ: (الذِّكْرُ: ليسَ في كلامِ العربِ، ورَبيعَةُ تَغلطُ فتقولُ: (الذِّكَرُ: للذِّكْرِ)، ويقالُ: هو اسمٌ موضوعٌ من (الذِّكْرِ)، قالَ جريرٌ[١١٦]:

هَاجَ الهَوَى وَضَمِيرَ الحَاجَةِ الذِّكَرُ وَاستَعجَمَ اليَومَ مِن سَلْومَةَ الخَبَرُ)[١١٧].

وقد نَسَبَ الأزهريُّ هذا القولَ لليثِ بنِ المَظفَّرِ[١١٨]، وتَبِعَه في هذه النِّسبةِ الزُبيديُّ في تاجِ العروسِ[١١٩]، وأمَّا ابنُ سِيدَه في المُحكمِ فنَسَبَهُ إلى ابنِ الأعرابيِّ[١٢٠]، وتَبِعَه ابنُ منظورٍ في اللسانِ[١٢١]، وقد ذكَرَ مُحقِّقُ كتابِ الإدغامِ للسِّيرافيِّ بأنَّ كلمةَ (الذِّكَرُ) مضبوطةٌ بفتحِ الكافِ في (بولاقٍ)، و(هارونَ)، ونسخةِ الشَّارحِ السِّيرافيِّ والتَّعليقةِ بالنَّظيرِ[١٢٢]، فإذا كَانَ كَذلك فلا اعتراضَ على سيبويهِ بهذا القولِ.

(٢) أمَّا (الفارسيُّ) فقد بَرَّرَ هذا القلبَ بأنَّهُ من قبيلِ إبدالِ الحروفِ المُتقاربةِ، وهذا واردٌ في اللُّغةِ كَمَا في إبدالِ الباءِ ميمًا في نحو: (بناتُ بَخرٍ، وبناتُ مَخرٍ)، وإبدالِ الهمزةِ هاءً في نحو: (إيَّاك، وهيَّاك)[١٢٣].

(٣) أمَّا (ثعلبٌ) فذَهَبَ إلى أنَّ قلبَ الذَّالِ دَالًا يَكونُ في المُعرَّفِ بـ(أل): (الذِّكَرِ) فحسبُ، أمَّا إذا خَلَتِ الكلمةُ مِن (أل) التَّعريفِ فتَبقى الكلمةُ بالذَّالِ (ذِكرٌ)[١٢٤].

(٤) أمَّا (ابنُ جنيٍّ) فذَكَرَ عِلَّتَين، هما:

العِلَّةُ الأُولى: الأُلفَةُ، وبيانُ ذلك: أنَّهم لمَّا رَأوا أصحابَ هذه اللُّغةِ قَلَبُوا الذَّالَ دَالًا في نحو: (مُدَّكِرٍ) وتقلباتِها، أَلِفُوا هذا القلبَ، فقَلَبُوا في (الذِّكَرِ) لغيرِ علَّةٍ تصريفيَّةٍ قياسيَّةٍ، وأوردَ على ذلك بيتًا لابن مُقبلٍ[١٢٥]:

يَالَيتَ لِي سَلوةً يُشفَى الفُؤَادُ بِهَا مِنْ بَعضِ مَا يَعْتَرِي قلبي مِنَ الذِّكَرِ

قال ابنُ جنيٍّ بعدَ ذلك: (ولهذا نظائرُ في كلامِهم)[١٢٦]، وقد تَبِعَه ابنُ عصفورٍ في هذه العلَّةِ[١٢٧].

العِلَّةُ الثَّانيةُ: التَدَرُّجُ، وبيانُ ذلك: أنَّ أصحابَ هَذهِ اللُّغةِ لمَّا رَأوا قلبَ الذَّالِ دالًا في (ادَّكَرِ) وما تصرَّفَ منها، تَدَرَّجُوا مِن هَذا إلى غيرِه بأنْ قلبُوهَا دالًا في غيرِ بناءِ (افتَعَلَ)[١٢٨].

١- هناك رأيٌ للمُستشرق (**رَابين**) حَولَ هذا القلبِ ، إذ ذَهَبَ إلى أنَّ هَذا القَلبَ إنَّما جَاءَ بسببِ مُخالطةِ قبائلَ ربيعة للآراميينَ، حيثُ قَالَ: (وبالرُّغمِ مِنْ أنَّ عُلمَاءَ اللِّسانِ العربي يَعُدُّونَ هَذا مِنْ قَبيلِ الخَطأِ فِي إعَادَةِ الصِّيَاغَةِ أو الاشتقاقِ مِن (ادَّكَرَ)، وَلا شيءَ فِي هَذا سَوى أنَّهُ نُطقٌ عَاميٌّ مُبَكِّرٌ جَرَى عَلى ألسنةِ القَبَائِلِ الَّتي اختَلطتْ مَعَ مَن يَتَكَلَّمُونَ الآراميَّة)[١٢٩].

وَقَد وَافَقَ صاحبُ كتابِ لهجةِ ربيعة مَا ذَهَبَ إليه هذا المُستشرقُ مُدَعِّمًا رأيَه بقولِه: (فقد اشتَهَرَ عَن الآراميينَ السِّريَانِيينَ خَلطُهُم بين الدَّالِ والذَّالِ)[١٣٠].

وهذا القولُ يُمكن مُناقشتُه من خلال ثلاثة أمور:

الأمرُ الأوَّلُ: أنَّ سيبويهِ لم يقصدْ بمصطلحِ (الغلطِ: الخطأ) كَمَا ذكَرَ هذا المُستشرقُ، بل كَانَ يَقصدُ التَّوَهُّمَ، لذلك قالَ سيبويهِ: (وَقَلْبُهَا شَاذٌّ شَبيهٌ بِالغَلَطِ)[١٣١]، بمعنى:

أنَّ أصحابَ هذه اللُّغةِ توهَّمُوا وزنَ (افتَعَلَ) في (الذِّكرِ) فقلبوا الدَّالَ دالًا فكأنَّهُم قلبُوهَا لعلَّةٍ تصريفيَّةٍ قياسيَّةٍ هي مجيئُها عَلى وزن (افتَعَلَ)، وكَانَ فاؤُها ذالًا، ومصطلحُ التَّوهُّم معروفٌ عندَ العلماءِ، ومُعلومٌ - أيضًا - المَقصودُ منه، ومثالُه المَشهورُ قولُ زهيرٍ[١٣٢]:

بَدَا لِيَ أَنِّيْ لَسْتُ مُدرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

حيثُ خَفَضَ الشَّاعِرُ (سابقٍ) عطفًا عَلى (مُدْرِكَ) وهي منصوبةٌ، عَلى توهُّمِ أنَّها مخفوضةٌ؛ وذلك بسببِ كثرةِ دخولِ حرفِ الجرِّ في خبرِ (ليس).

الأمر الثَّاني: وَصَفَ المُستشرق هذه اللَّهجة بالعاميَّة، وهذا في الحقيقة فيه تجنٍّ ظاهر وتلبيس واضح على القارئ؛ إذ لا يمكن الاتفاق معه في هذا القول؛ وذلك لأنَّ اللَّهجات العربيَّة كلها فصيحة، ولكنَّ الخلاف في ذلك في مستويات الفصاحة، فهناك لغة فصيحة ولغة أفصح منها وهكذا. أمَّا اتِّهام لهجة ربيعة بالعاميَّة فهذا ممَّا لا يمكن قبوله.

الأمرُ الثَّالث: عَمَّمَ المُستشرقُ رابينُ القولَ في المَسألةِ، فأدخلَ مَا كَانَ قَلبُه لعلَّةٍ تصريفيَّةٍ قياسيَّةٍ بمَا ليس كذلك، وبيانُ ذلك: أنَّ سيبويهِ حَكَمَ بالشُّذوذِ عَلى كلمةِ (الذِّكرِ) فحسبُ، أمَّا كَلمةُ (ادَّكَرَ) فليسَ فيها خلافٌ بين العلماءِ بأنَّ القلبَ هُنَا جائزٌ مقيسٌ عليه. واللهُ تعالى أعلمُ.

المَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ : « شُذُوْذُ حَذْفِ التَّاءِ الْمُبْدَلَةِ مِنْ فاءِ إِفْتَعَلَ »

قَالَ سِيبويهِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالى-: (وَمِنَ الشَّاذِّ قَولُهُم: (تَقْيتُ) وهو (يَتَقِي)، وَ(يَتَسِعُ) لمَّا كَانَتَا مِمَّا كَثُرَ فِي كَلامِهم، وَكَانَتَا تَاءَينِ، حَذَفُوا كَمَا حَذَفُوا العَينَ مِنَ المُضَاعَفِ، نَحوُ: (أَحَستُ، وَمَستُ)، وَكَانُوا عَلى هَذا أجرأَ؛ لأَنَّه مَوضِعُ حَذفٍ وَبَدَلٍ، وَالمَحذُوفةُ الَّتي هي مَكَانَ الفَاءِ؛ أَلا ترى أنَّ الَّتي تَبقَى مُتَحرِّكةٌ)[١٣٣].

فَقَدْ حَكَمَ سِيبويهِ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالى- عَلى كَلِمَتَيْ (يَتَقِي، ويَتَسِعُ) بالشِّذوذِ ؛ وذلك لأنَّ العَرَبَ حَذفُوا منهما فاءَ الكَلمةِ، وَليسَ ثَمَّ علَّةٌ تَصريفيَّةٌ قياسيَّةٌ يُعتَلُّ بها لهذا الحذفِ، وبيانُ ذلك: أنَّ (يَتَقِي، ويَتَسِعُ) أصلُهُمَا: (اِوتَقَى، واِوتَسَعَ) عَلى وزن (اِفتَعَلَ) سَكَنَت الواوُ وانكسرَ ما قبلها فَوَجَبَ قلبُها ياءً، فأصبحت: (اِيتَقَى، واِيتَسَع)، ثُمَّ قُلِبَتِ الياءُ تاءً وأدغمتْ في التَّاءِ فأصبحت: (اتَّقَى، واتَّسَع) عَلى وزن (افتَعَلَ).

وعلَّةُ هذا القلبِ هُوَ أنَّ حرفَ التَّاءِ حرفٌ جَلدٌ لا يتغيَّرُ بتغيُّرِ الأحوالِ كَمَا تتغيَّرُ الواوُ والياءُ، وأيضًا لأنَّ الواوَ والياءَ قريبتان من مَخرجِ التَّاءِ فأبدلُوهما تاءً وأدغموا التَّاءَ في تاءِ (الافتعال)، هذا هو الوجهُ والقياسُ المُطَّردُ[١٣٤]، إلَّا أنَّ النَّحويينَ سمعُوا عن العربِ أربعَ كلماتٍ حذفُوا فيها إحَدى التَّاءَين؛ وذلك لكثرةِ الاستعمالِ، وقيلَ: حملًا عَلى حَذفِ التَّاءِ من نحو: (يَتَقِي، ويَتَسِعُ)، وهذه الكلماتُ هي: (تَقِي، وتَسِع، وتَخِذ، وتَجه)[١٣٥] ، وقد ذكَرَ سيبويه بأنَّ هذا الحذفَ أولى من حذفِ السِّين في (أَحَستُ، وَمَستُ)؛ والسَّببُ في ذلك يرجعُ إلى أنَّ فاءَ الكلمةِ يكثُرُ فيها الحذفُ والإبدالُ، أمَّا الحذفُ فمثالُه: حذفُ فاءِ الكلمةِ من المُضارعِ في نحو: (وَعَدَ: يَعِدُ، وَوَقَى: يَقِي، وَوَزَنَ: يَزِنُ)، وأمَّا الإبدالُ فمثالُه: ما كانَ على صيغةِ (افتَعَلَ) مثلُ: (اتَّعَدَ، واتَّسَعَ)، حيثُ قُلِبَت الواوُ ياءً ثُمَّ الياءُ تاءً وأدغمتْ في التَّاء[١٣٦].

وقد اختَلفَ العلماءُ في أيِّ التَّاءَين حُذِفَتْ، إلى مذهبَين، هما[١٣٧]:

المَذْهَبُ الأوَّلُ: مذهبُ المُبرِّدِ[١٣٨]، حيثُ ذَهَبَ إلى أنَّ التَّاءَ في (يَتَقِي) الَّتي حُذِفَتْ هِيَ فَاءُ الكلمةِ، وعَلى هَذا يكونُ وزنُها: (يَتَعِل)، وهذا الَّذي يظهرُ من كلامِ سيبويهِ المُتقدِّم، وقد فسَّرَه على ذلك السِّيرافيُّ[١٣٩].

المَذْهَبُ الثَّانِي: مذهبُ الزَّجَّاج[١٤٠]، إذ ذَهَبَ إلى أنَّ التَّاءَ الَّتي حُذِفَتْ في (يَتَقِي) هي تاءُ (افتَعَل) الزَّائدةِ، فوزنُه عَلى هَذا (يَفتَعِل)، وَقَد اختارَ هَذا المَذهبَ الرَّضِيُّ[١٤١].

والَّذي أختارُ مِن هَذين المَذهبَين الأوَّلَ؛ وذلك لثلاثة أدِلَّة:

الدَّليلُ الأوَّلُ: فتحُ تاءِ المُضارعِ في (يَتَقِي، ويَتَسِع) دليلٌ على أنَّ المَحذوفَ فاءُ الكلمةِ لا تاؤُها؛ إذ لو كانَ المَحذوفُ فاءَ (افتَعَلَ) لجاءتِ التَّاءُ ساكنةً لا مُتحرِّكة، فنقولُ: (يَتقِي) مثلُ: (يَرمِي)[١٤٢].

الدَّليلُ الثَّاني: حذفُ ألفِ الوصلِ من (تَقَى، وتَسَع) دليلٌ على أنَّ المَحذوفَ فاءُ الكلمةِ لا تاؤُها؛ وذلك لأنَّهُ إنَّما جِيءَ بألفِ الوصلِ للتَّوَصلِ إلى الابتداءِ بالسَّاكنِ الَّذي هو التَّاءُ، فلمَّا حُذِفَتِ التَّاءُ، حُذِفَ ألفُ الوصلِ تبعًا لحذفِها؛ وذلك لذهابِ سببِ وجودِه.

الدَّليل الثَّالث: أنَّ تاء (الافتعال) جيء بها؛ لبيان معنًى، بخلاف فاء الكلمة، وما لا معنى له أقرب وأنسب للحذف؛ إذ لو حُذف الحرف الذي جيء به لمعنى لذهب المعنى المراد بحذفه.

المَسْألةُ الثَّامِنَةُ : « شُذُوذُ المُمَاثلةِ فِي « سِتٍّ » »

تحت عنوان: (هذا باب ما كان **شاذًّا** ممَّا خفَّفوا على ألسنتهم وليس بمطَّردٍ)؛ يقول **(سيبويه)**: (فمن ذلك (سِتٌّ)، وإنَّما أصلها (سِدس). وإنَّما دعاهم إلى ذلك حيث كانت ممَّا كثُر استعماله في كلامهم، أنَّ السِّين مضاعفة، وليس بينهما حاجز قوي، والحاجز – أيضًا - مُخْرَجهُ أقرب المخارج إلى مُخْرج السِّين، فكرهوا إدغام الدَّال فيزداد الحرف سينًا؛ فتلتقي السِّينات. ولم تكن السِّين لتدغم في الدَّال لما ذكرت لك؛ فأبدلوا مكان السِّين أشبه الحروف بها من موضع الدَّال؛ لئلا يصيروا إلى أثقل ممَّا فرُّوا منه إذا أدغموا. وذلك الحرف التَّاء، كأنَّه قال: **(سِدت)**، ثُمَّ أدغم الدَّال في التَّاء)[١٤٣].

ويتابع **(ابنُ جني)** رأيَ **(سيبويه)** السَّابق؛ مُوضِّحًا لنا المراحل الَّتي تمَّت من خلالها عمليَّة المماثلة؛ فيقول في **(باب الإدغام الأكبر)**: (ومِن ذلك قولهم: **(سِتٌّ)** أصلها: **(سِدس)**؛ فقرَّبوا السِّين من الدَّال بأن قلبوها تاءً؛ فصارت: **(سِدت)**، فهذا تقريبٌ لغير إدغام، ثُمَّ إنَّهم فيما بعد أبدلوا الدَّال تاءً لقربها منها، إرادةً للإدغام الآن، فقالوا: **(سِتّ)**؛ فالتَّغيير الأوَّل للتَّقريب من غير إدغام، والتَّغيير الثَّاني مقصود به الإدغام)[١٤٤].

ويمكن تمثيل مراحل المماثلة هنا كالتَّالي:

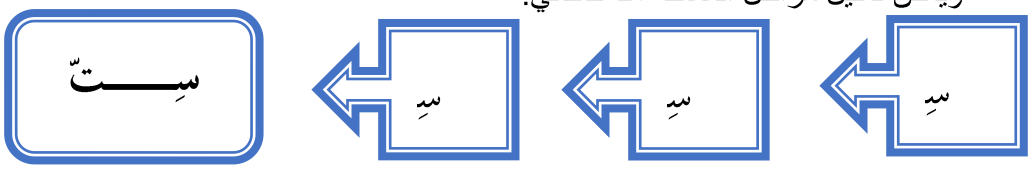

فالتَّأثُر المُتبادل بين الأصوات المتجاورة يُعَدُّ أمرًا طبَعِيًّا، تفرضه سنن التَّطوُّر، وطبيعة التَّجاور بين الأصوات في نسق صوتي ما، وتختلف أنواع التَّأثُر وفق المماثلة طبقًا لموقع الصَّوت المُؤَثِّر والصَّوت المُتأثِّر، ومقدار التَّأثُر تامًّا كان أو جزئيًّا، ووفق تمام المجاورة أو في وجود فاصل بين الصُّوتين المتجاورين (وهناك اصطلاحات لعلماء الأصوات في أنواع التَّأثُر النَّاتجة عن قانون المماثلة، فإنْ أثَر الصَّوت الأوَّل في الثَّاني؛ فالتَّأثُر مُقبل، وإن حدث العكس؛ فالتَّأثُر مُدبر، وإن حدثت مماثلة تامَّة بين الصَّوتين؛ فالتَّأثُر كُليّ، وإن كانت المماثلة في بعض خصائص الصَّوت، فالتَّأثُر جزئيّ، وفي كُلِّ حالة من هذه الحالات قد يكون الصَّوتان مُتَّصلين تمامًا، بحيث لا يفصل بينهما فاصل من الأصوات الصَّامتة أو الحركات، وقد يكون الصَّوتان مُنفصلين بعضهما عن بعض بفاصل من الأصوات الصَّامتة أو الحركات)[١٤٥].

ومن أبرز أمثلة التَّأثير المُتبادل بين الأصوات، قولهم: ((**سِتٌّ**))، إذ الأصل فيها **(سِدسٌ)**، حيث أثرت الدَّال الشَّديدة في السِّين الرِّخوة فأبدلتها إلى نظيرها الشَّديد، وهو التَّاء، وهذا من قبيل التَّأثير المقبل الجزئيّ في حال الاتِّصال، ثُمَّ عادت التَّاء المهموسة

فأثّرت في الدّال المجهورة؛ فأبدلتها إلى نظيرها المهموس وهو التّاء، ثُمَّ أدغمت في التّاء التّانية؛ فصارت: (**سِتًّا**)، وهو من قبيل التّأثير المدبر الكُليّ في حال الاتّصال.

ولم يَفُتِ القدماء أن يهتدوا إلى أنّ العدد (**سِتًّا**) هو في الأصل (**سِدْسٌ**)، حيث تظهر الدّال في كثير من مُشتقات هذا العدد في العربيّة، كـ(السّادس، والسُّدس، والمسدس) وغيرها، وقد أسعفهم هذا الملحظ الاشتقاقي في تتبُّع مراحل التّطوُّر الصّوتي لهذا العدد، وكذلك في التّعليل الدّقيق لما اعترى هذه اللّفظة من تغييرات صوتيّة، فمعلوم أنّ النّحويين قد أجازوا أن تقول: (جاء الرجل سادسًا، وجاء ساتًّا)، وعليه فتكون (سادسًا) استنادًا إلى الأصل التّاريخيّ، وتكون (ساتًّا) مرحلة لاحقة من مراحل التّطوُّر.

وقد خالفَ الدكتور (**رمضان عبد التّواب**) رأي (**سيبويه**) ومَن تابَعَه مِنَ النّحويين؛ فذهب إلى أنّ الدّال بوقوعها بين السّينين قد تأثّرت بهما؛ فقلبت تاءً ؛ فلمّا قلبت الدّال تاءً ، عادت هذه التّاء فأثّرت في السّين التّانية؛ فقلبتها تاءً ؛ ثُمَّ أدغمت التّاءان؛ يقول: (ومن ذلك - أيضًا - العدد (**سِتّ**) في العربيّة، الأصل فيها (**سِدْس**)؛ بدليل العدد التّرتيبي السّادس والكسر (سُدْس)، وقد مرّت الكلمة بالتّطورات التّالية: تأثّرت الدّال المجهورة بالسّين المهموسة؛ فقلبت إلى النّظير المهموس وهو التّاء ؛ فصارت الكلمة (**سِتْس**)، ثُمَّ أثّرت التّاء في السّين؛ فقلبت تاء؛ فصارت الكلمة (**سِتّ**). أي أنّ الكلمة مرّت في تطوُّرها بالتّأثير المدبر الجزئيّ في حال الاتّصال، ثُمَّ بالتّأثير المقبل الكُليّ في حال الاتّصال)[١٤٦] .

ويمكن تمثيل مراحل المماثلة هنا كالتّالي:

وكما نرى فإنّ ما ذكره الدكتور (**رمضان عبد التواب**) هو مجرد فرض احتمالي، لا يمثّل حقيقة ثابتة.

وينحو بنا ((**برجشتراسر**)) منحى مختلفًا تمام الاختلاف، إذ يفترض أنّ أصلها (سِدث)، كما هي في الكتابات اليمانية العتيقة؛ فشُبِّهت الدّال بالتّاء بالانقلاب إلى الهمس بدل الجهر، وشُبِّهت التّاء بالدّال بالانقلاب إلى الشّدّة بدل الرّخاوة، فصار الحرفان تاءً مُشدّدة. وإذا كان أصل: (الست: سدتا)، كان الأولى أن يكون (السّادس: سِدتا)، بالتّاء ، غير أنّ التّاء قُلبت سينًا؛ مُشابهة للسّين الابتدائيّة. وهذا التّشابه يُخالف التّشابهات المذكورة كلّها في أنّ الحرفين المتشابهين لا يتّصل أحدهما بالآخر، فهو تشابه منفصل بخلاف المتّصل)[١٤٧] .

والحقُّ أنّه كيفما كان التّصوُّر الافتراضي النّظري لمراحل التّطوُّر هُنا ، فلا أحد يُنكر أصالة الدّال في هذه اللّفظة، وهو ما تُؤيِّده النّظرة المقارنة بين **اللّغات السّاميّة**، فقد ظهرت الدّال في هذا العدد في اللّغة **السّبئيّة**، حيث يُقال: (**سدث**) Sdt للمُذكّر، وللمُؤنّث (**سدثت**) sdtt ، ثُمَّ في مرحلة لاحقة اختفت هذه الدّال فصارت الكلمة st للمُذكّر، وstt للمؤنّث. كما ظهرت هذه الدّال في صيغة المذكّر من **العربيّة الجنوبيّة** (**سدث**)، واختفت من المؤنّث (**ستْ**).

وكذلك ظهرت الدّال في **الحبشيّة** sādés ومعناها: (السّادس)، وفي المؤنّث : sādés ، وقد اختفت من العدد الأصلي المذكّر في هذه اللّغة، كما اختفت منه في العربيّة ؛ فقيل: sessū، وقد ظهرت مع العدد الأصليّ للمؤنّث sedestū . وظهرت الدّال في بعض

مُشتقَّات هذا العدد في **الأكاديَّة**، نحو: šedišum أي: (**ستة**)، ولم تظهر في šeššum أي: (**ست**).

أمَّا **العبريَّة** فقد اختفى فيها حرف الدَّال في المذكَّر šēš، ومن المؤنَّث šešša ، ويلاحظ أنَّ التَّضعيف في صيغة المؤنَّث العبريَّة يُشير إلى الدَّال المنقلبة إلى شين، ولكنَّ صيغة المذكَّر قد تخفَّفت من الإدغام فقيل: šēš .

ولم تظهر الدَّال كذلك في المشتقَّات العدديَّة الآتيَّة من **الآراميَّة اليهوديَّة**: (**ששית = ست**)، (**ששית א = ستة**)، (**ששיתין = ستون / ستين**)، (**ששתת = سُدس**) (**ששיתי = السَّادس**)، (**ששיתיא = السَّادسة**)[١٤٨]

ويُعرف إبدال السِّين تاءً بين اللُّغويين العرب باسم (**الوتم**)، وقد اختلف في نسبته؛ فقد نسبه بعض العلماء إلى (**اليمن**)[١٤٩]، في حين نسبه الأزهري إلى (**حِمْيَر**)[١٥٠]، ونُسب في مختصر القراءات إلى (**قضاعة**)[١٥١]، وجاء في اللِّسان عن (**أبي زيد**) أنَّه **لغة لبعض العرب**[١٥٢].

ومن هُنا نرى أنَّ هذه الظَّاهرة لم تكن خاصَّة بقبيلة مُعينة بل كانت مُنتشرة في قبائل اليمن وما جاورها، وذلك نتيجة احتكاك اللَّهجات بعضها ببعض. على أنَّه يمكن إرجاعها إلى الرَّغبة في اقتصاد الجهد العضلي المبذول أثناء النُّطق؛ فقلب الدَّال المجهورة إلى نظيرها المهموس التَّاء؛ ليصبح الصُّوتان مهموسين، (هو في الواقع اقتصاد في عملية الانقباض والانبساط التي تحدث في المزمار الَّذي يفتح مع المهموس، ويضيق مع المجهور؛ ليتذبذب الوتران الصَّوتيان)[١٥٣].

وشبيهٌ بذلك ما حدث في النُّطق العامي لكلمة (**عَدْس**)، حيث تقلب الدَّال تاءً ؛ ليصبح الصَّوتان مهموسين أيضًا، فينطقها العامَّة (**عَتْس**).

يقول الدكتور (**إبراهيم أنيس**): (أمَّا المبرِّر الصَّوتي لانقلاب السِّين تاءً، فهو هيِّنٌ واضح؛ لأنَّهما كادا يكونان متماثلين في المخرج)[١٥٤].

وهو ما يؤكِّده الدكتور (**رمضان عبد التَّواب**)؛ فيقول: (من السَّهل تفسير قلب السِّين تاءً ؛ لأنَّهما من النَّاحية الصَّوتيَّة مُتناظران في الشِّدَّة والرَّخاوة، أي أنَّهما يتَّفقان في المخرج، وهو الأسنان واللثة،كما يتَّفقان في الهمس، وهو عدم اهتزاز الأوتار الصَّوتيَّة، ويتَّفقان أخيرًا في التَّرقيق، والفرق الوحيد بينهما هو أنَّ السِّين رخوة احتكاكيَّة، والتَّاء شديدة انفجاريَّة، والملاحظ أنَّ الصَّوتين إذا تناظرا أمكن قلب أحدهما إلى الآخر بسهولة)[١٥٥].

المبحثُ الثَّاني

الدِّراسة التَّحليليَّة، وتشتملُ على ثلاثةِ مَطالب:

المطلب الأوَّلُ: منهجُ سيبويهِ في توجيهِ الشَّاذِّ الصَّرفيِّ

المطلب الثَّاني: معاييرُ الشَّاذِّ الصَّرفيِّ عندَ سيبويهِ

المطلب الثَّالثُ: مراتبُ الشَّاذِّ الصَّرفيِّ عندَ سيبويهِ

المَطلبُ الأوَّلُ: مَنهَجُ سِيبَوَيهِ فِي تَوجِيهِ الشَّاذِّ الصَّرفِيِّ:

النَّهجُ والمَنهجُ والمِنهاجُ - كما في الصِّحاح - يُطلقُ على الطَّريق الواضح، وأنهجَ الطَّريقَ، أي: استبانَ وصارَ نهجًا واضحًا بيِّنًا[١٥٦].

وسيبويه - رحمه الله - في منهجِه في توجيهِ الشَّاذِّ الصَّرفيِّ اتَّبَعَ منهجَين اثنين في توجيهه لجميع مسائل الكتاب المدروسة وغيرها، وهذان المنهجان هما:

المَنهَجُ الأوَّلُ: التَّشبيهُ والتَّنظيرُ، حيثُ كانَ في كثيرٍ من المَواضع يُشبِّهُ الشَّيءَ بالشَّيءِ، وله في هذا التَّشبيهِ عدَّةُ طرقٍ، هي:

الطَّريقُ الأوَّلُ: التَّشبيهُ بالنَّظيرِ، وبيانُ ذلك: أنَّه قد يُشبِّهُ الشَّيءَ بنظيرٍ قد عَالجَه في موضعٍ آخرَ، كما في مسألةِ شذوذِ كلمَتَيْ: (تَقْيتُ، ويَتَسِعُ)، قالَ: (حَذَفُوا كَمَا حَذَفُوا العَينَ مِنَ المُضَاعَفِ، نَحوُ: (أَحَستُ، وَمَستُ))[١٥٧].

الطَّريقُ الثَّاني: التَّشبيهُ بأكثرَ مِن نظيرٍ، وذلك كَمَا في مسألةِ: شذوذِ فَكِّ التَّضعيفِ بالحذفِ في (أَحَستُ) وأخواتِها، حيثُ شبَّهَهَا بثلاثةِ نظائرَ في بابَي التَّضعيفِ والإدغامِ، وهذا دليل على حرصِه - رحمه الله - على مُعالجةِ هذا الشَّاذِّ قدرَ الاستطاعةِ؛ لأنَّهُ كانَ يُؤمنُ إيمانًا كاملًا بأنَّ هذه التَّراكيبَ إنَّما هي لغاتٌ فصيحةٌ تكلَّمتْ بها العربُ، والعربُ لم يتكلَّموا أو يتفوَّهوا بشيءٍ من تلقاءِ أنفسِهم، وهذه النَّظائرُ، هي:

النَّظيرُ الأوَّلُ: التَّشبيهُ ببابٍ كاملٍ هو بابُ (قُمتُ)، قالَ رحمه الله: (شَبَّهُوهَا بـ(أقمتُ)؛ لأنَّهم أسكنُوا الأولى، فلم تكنْ لِتَثبتَ والآخرةُ ساكنة)[١٥٨]، فنلاحظُ هُنا تشبيهَهُ هذه الكلماتِ ببابٍ كاملٍ، وهذا فيه دلالةٌ على أنَّ الخفَّة سمةٌ من سماتِ اللُّغةِ العربيَّةِ؛ إذ إنَّ العربَ في كثيرٍ من التَّراكيبِ تتصرَّفُ فيها بالحذفِ وخلافِه؛ جنوحًا للخفَّةِ.

النَّظيرُ الثَّاني: التَّشبيهُ بكلمةٍ واحدةٍ هي كلمةُ (يسطيع)، عندما قالَ: (فحذفُوا كَمَا حذفُوا التَّاءَ من قولِهم: (يَستَطِيعُ)، فقالُوا: (يَسطِيعُ))[١٥٩]، فنلاحظُ هُنا أنَّ سيبويهِ نَزَلَ في هذا النَّظيرِ من التَّشبيهِ ببابٍ كاملٍ إلى التَّشبيهِ بكلمةٍ واحدةٍ مع أنَّ تشبيهَه (أحَستُ) بـ(قُمتُ) أقوى من تشبيهه بـ(يسطيع)؛ وذلك لأنَّ المَحذوفَ في الأوَّلِ في النَّظيرَين، أعني: المُشبَّهَ والمُشبَّهَ به عينُ الكلمةِ وهو حرفٌ أصليٌّ، فالوجهُ قويٌّ بينَهُما، في حين أنَّهُ في الثَّاني المَحذوفُ التَّاءُ وهو حرفٌ زائدٌ، إلَّا أنَّ هذا التَّشبيه له تفسيرٌ وهو التَّدرُّجُ من الأعلى والأكبرِ والأقوى إلى الأدنى والأقلِّ والأضعفِ. ويُمكن أن يُوجَّه -أيضًا- بأنَّه أراد الإشارة إلى أنَّ العرب نوَّعت في الحذف، وأنَّه باب واسع يدلُّ على شجاعة العربيَّة كما نُقل عن ابن جني[١٦٠].

النَّظيرُ الثَّالِثُ: التَّشبيهُ بـ(ليس)، ولكنْ هذا التَّشبيهُ خاصٌّ بعدمِ نقلِ حركةِ العينِ المَحذوفةِ إلى الفاءِ قبلَها، إذ قالَ: (وأمَّا الَّذينَ قالُوا: (ظلتُ، ومَستُ) فشبَّهُوها بـ(لستُ))[١٦١].

الطَّريقُ الثَّالِثُ: مُحاولةٌ تقريبِ الأوزانِ غيرِ العربيَّةِ إلى العربيَّةِ، وذلك كما فَعَلَ في وزن (مُفعُولٌ) عندما قال: (وَقَد جَاءَ في الكلامِ (مُفعُولٌ)، وهو غريبٌ شاذٌّ، كأنَّهُم جَعلُوا المِيمَ بمنزلةِ الهمزةِ إذا كانتْ أوَّلًا، فقالُوا: (مُفعُولٌ)، كَمَا قالُوا: (أفعُولٌ)، فكأنَّهُم جمعُوا بينَهما فِي هَذا)[١٦٢]، فنُلاحظُ هُنا أنَّ سيبويهِ حَاوَلَ أن يجدَ مخرجًا لهذا الوزنِ يُقرِّبُه إلى وزنٍ من أوزانِ العربيَّةِ، فَذَكَرَ أنَّ العربَ كأنَّهم نزَّلوا ميمَ (مُفعُولٌ) منزلةَ همزةِ (أفعُولٌ)، ثُمَّ ذَهَبَ مُحاولًا إيجادَ مُبرِّرٍ لهذا الكلامِ، فقالَ: (كَمَا جَاءَ (مِفعَالٌ) عَلى مِثَالِ: (إفعَالٌ)، و(مِفعِيلٌ) عَلى مثال: (إفعِيلٌ))[١٦٣]، فنُلاحظُ أنَّهُ استطَّردَ وذكَرَ أنَّ هذا جائزٌ، وهو الجمعُ بينَ الأوزانِ كما في هذَين الوزنَين.

الطَّريقُ الرَّابعُ: قياسُه على نظيرٍ مُطَّردٍ، وهذا - كما ذكرتُ سابقًا - يرجعُ إلى حرصِه - رحمه الله - على إيجادِ حلولٍ لهذا الشَّاذِّ، ومُحاولةِ تقريبِه إلى أقربِ مراتبِ القياس، وهذا كَمَا رأينَا في مسألةِ: إبدالِ الياءِ هاءً في (هذهْ)؛ إذ حاولَ - رحمه الله- تقريبَهَا إلى القياسِ عندَمَا قالَ: (وإنَّما هذا شاذٌّ، ولكنَّه نظيرٌ للمُطَّردِ الأوَّل)[١٦٤]، فنُلاحظُ هُنا أنَّهُ استعملَ كلمة (لكنَّ) الَّتي تفيدُ الاستدراكَ، فهو عندَما حَكَمَ عليها بالشُّذوذِ استدركَ هذا القولَ مُحاولًا تقريبه إلى القياس، فقالَ: (نظيرٌ للمُطَّردِ الأوَّل)[١٦٥]، ويقصدُ بالمُطَّردِ الأوَّلِ إبدالَ قبيلةِ طيِّءٍ لكلِّ ألفٍ ياءً مُتطرِّفةً كما في نحو: (أفعى)، إذ يبدلون الألفَ ياءً وصلًا ووقفًا فيقولون: (أفعي). قالَ سيبويه: (وذلك قولُ بعضِ العربِ في (أفعَى: هذه أفعَي)، وفي (حُبلَى: هذه حُبلَي)، وفي (مُثنًّى: هذا مُثنّي)، فإذا وَصَلتَ صيَّرتَها ألفًا، وكذلك كُلُّ ألفٍ في

آخرِ الاسمِ)[١٦٦]، ثُمَّ قالَ بعدَ ذلك: (وأمَّا طيِّءٌ فزعمُوا أنَّهم يدعونها في الوصلِ على حالِها في الوقفِ؛ لأنَّها خفيَّةٌ لا تحرِّكُ، قريبةٌ من الهمزةِ)[١٦٧].

المَنهَجُ الثَّانِي: الحُكمُ على اللَّفظةِ بالشُّذوذِ دونَ التَّعليلِ أو التَّعقيبِ، وهذا المَنهجُ - كما ظَهَرَ لي - قليلٌ مقارنةً بالمَنهجِ السَّابقِ، ولعلَّهُ - رحمه الله - لم يجدْ له مخرجًا فتَرَكَه غُفلًا دونَ تفسيرٍ، ومن الأمثلةِ على ذلك، قولُه: (وَأَمَّا (الذِّكَرُ) فَإِنَّهُم كَانُوا يَقلِبُونَهَا فِي (مُذَّكِرٍ) وَشِبهِه، فَقَلَبُوهَا هُنَا، وَقَلبُهَا شَاذٌّ شَبِيهٌ بِالغَلَطِ)[١٦٨].

المَطلَبُ الثَّانِي: مَعَايِيرُ الشَّاذِّ الصَّرفِيِّ عِندَ سِيبَوَيهِ:

من خلالِ دراستي لهذه المَسَائلِ - وإن كانت قليلةً - إلَّا أنَّهُ اتَّضحَ لي أنَّ سيبويه في حكمِه على الألفاظِ بالشُّذوذِ ينطلقُ من أربعةِ معاييرَ، هي:

المِعيَارُ الأوَّلُ: مُخالفةُ القياسِ، وبيانُ ذلك: أنَّ سيبويه وشيوخَه - رحمهم الله تعالى - لَمَّا قعَّدُوا القواعدَ، ووضعُوا الأقيسة بنوا قواعدَهم على الكثيرِ الشَّائعِ، فحكمُوا على ما خَالفَ هذه القواعدَ بالشُّذوذِ الخارجِ عن القياسِ، ومن الأمثلةِ على ذلك: حكمُه على (تَقْيتُ، ويَتَسِعُ) بالشُّذوذِ، حيثُ لاحظَ أنَّ حذفَ إحدى التَّاءَين ليسَ له علَّةٌ تصريفيَّةٌ قياسيَّةٌ، فحَكَمَ عليها بالشُّذوذِ، إذ قالَ: (وَمِنَ الشَّاذِّ قَولُهُم: (تَقْيتُ) وهو (يَتَقِي)، وَ(يَتَسِعُ) لَمَّا كَانَتَا مِمَّا كَثُرَ فِي كَلامِهِم، وَكَانَتَا تَاءَين، حَذَفُوا كَمَا حَذَفُوا العَينَ مِنَ المُضَاعَفِ، نَحْوُ: (أَحَستُ، وَمَستُ))[١٦٩]، ومثلُها -أيضًا - مسألةُ: إبدالِ الياءِ هاءً في (هذهْ) وقفًا ووصلًا، ومسألةُ شذوذِ: (أحَستُ، ومَستُ).

المِعيَارُ الثَّانِي: كثرةُ الاستعمالِ، وهو من المَعَاييرِ الَّتي اعتمدَهَا سيبويهِ في الحُكمِ على الألفاظِ بالشُّذوذِ، ومن الأمثلةِ على ذلك: إمالةُ (بابٌ، ومالٌ، وعابٌ)، إذ قالَ: (وقَالَ نَاسٌ يُوثَقُ بعربيَّتِهم: (هذا بَابٌ)، و(هذا مَالٌ)، و(هذا عَابٌ))[١٧٠]، ثُمَّ قَالَ في نِهايةِ الفكرةِ: (والَّذينَ لا يُميلونَ في الرَّفعِ والنَّصبِ أكثرَ العربِ، وهو أعمُّ في كلامِهم)[١٧١]، فهذا دليلٌ على أنَّ سيبويهِ لاحظَ أنَّ الأعمَّ الأكثرَ في الاستعمالِ عدمُ الإمالةِ فحَكَمَ على هذه الألفاظِ المُمالةِ بالشُّذوذِ؛ بناءً على هذا المِعيَارِ.

المِعيَارُ الثَّالِثُ: مُخالفةُ أوزانِ العربيَّةِ، وبيانُ ذلك: أنَّ سيبويهِ قد يَحكُمُ على وزنٍ من الأوزانِ بالشُّذوذِ؛ وذلك بسببِ أنَّ هذا الوزنَ لا نظيرَ له في أوزانِ العربيَّةِ، ومن الأمثلةِ على ذلك: حُكمُه على وزنِ (مُفعُول) بالشُّذوذِ؛ وذلك لِمُخالفتِه أوزانَ العربيَّةِ، وقد ذكَرتُ ذلك في المَسألةِ الثَّالثةِ من هذا البحثِ[١٧٢].

المَطلَبُ الثَّالِثُ: مَرَاتِبُ الشَّاذِّ الصَّرفِيِّ عِندَ سِيبَوَيهِ:

لم يكنْ سيبويه في أحكامِه الَّتي يُصدِرُها على الألفاظِ العربيَّةِ بالشُّذوذِ بمرتبةٍ واحدةٍ، بل كانَ له عدَّةُ مراتبَ، هي:

المَرْتَبَةُ الأُولَى: مرتبةُ القريبِ من القياسِ، وبيانُ ذلك: أنَّ سيبويه - رحمه الله - لاحَظَ شَبَهًا بينَ الكلمةِ الَّتي حَكَمَ عَليها بالشُّذوذِ، وبينَ كلمةٍ أخرى مُشتركةٍ معها في العلَّةِ نفسِها، فنظَرَ بها، ومثالُ ذلك: مسألةُ إبدالِ الياءِ هاءً في (هذه) وقفًا ووصلًا؛ إذ حَكَمَ عليها بالشُّذوذِ، إلَّا أنَّهُ استدركَ وجَعَلَها نظيرًا لإبدالِ قبيلةِ طيِّءٍ لكُلِّ ألفٍ ياءً مُتطرِّفةً، إذ قالَ: (وإنَّما هذا شاذٌّ، ولكنَّه نظيرٌ للمُطَّردِ الأوَّلِ)[١٧٣].

المَرتَبَةُ الثَّانِيَةُ: التَّسويةُ في الشُّذوذِ، بمعنى: جعلُها بمرتبةٍ واحدٍ، وبيانُ ذلك: أنَّهُ حَكَمَ على شذوذِ إمالةِ ثلاثِ كلماتٍ، هي: (بابٌ، ومالٌ، وعابٌ)، إذ قال: (وقَالَ نَاسٌ يُوثَقُ بعربيَّتِهم: (هذا بَابٌ)، و(هذا مَالٌ)، و(هذا عَابٌ)، لَمَّا كَانتْ بَدلًا مِنَ الياءِ كَمَا كانتْ في (رَمَيتُ) شُبِّهَتْ بها، وشَبَّهُوها في (بَابٌ، وَمَالٌ) بالألفِ الَّتي تكونُ بَدلًا من واوٍ (غَزَوتُ)، فَتَبِعَتِ الواوُ الياءَ في العين كَمَا تَبِعَتهَا في اللَّام؛ لأنَّ الياءَ قد تَغلبُ عَلى الواوِ هُنا)[١٧٤]، فنُلاحظُ هُنا أنَّ سيبويهِ لم يُفرِّقْ بينَ هذه الكلماتِ الثَّلاثِ في الحكمِ، في حين أنَّ المُتأخِّرينَ

نجدُهم فَرَّقوا بينَ مَا كَانَ أصلُ عينِه واوًا، وبينَ مَا كَانَ أصلُ عينِه ياءً، فحكمُوا على الأوَّلِ بالشُّذوذِ، في حين أنَّهم حكمُوا على الثَّاني بالقياس، وقد ذكرتُ ذلك في موضعِه من هذا البحثِ[١٧٥].

المَرتَبَةُ الثَّالِثَةُ: المُقارنةُ بينَ الألفاظِ الشَّاذَّةِ، وبيانُ ذلك: أنَّ سيبويه قد يَعقِدُ مُقارنةً بينَ ألفاظٍ حَكَمَ عليها بالشُّذوذِ فيجعلُ لفظًا أقلَّ شذوذٍ من الآخر، ومثالُ ذلك: مُقارَنَتُه بينَ الألفاظِ الآتيةِ:

المُقارَنَةُ الأُولى: لفظتا (يَتَقِي، ويَتَسِع)، حيثُ قارَنَهَا بـ(أَحَستُ، ومَستُ)، إذ قَالَ: (وَمِنَ الشَّاذِّ قَولُهُم: (تَقَيتُ) وهو (يَتَقِي)، وَ(يَتَسِعُ) لَمَّا كَانَتَا مِمَّا كَثُرَ فِي كَلامِهِم، وَكَانَتَا تَاءَين، حَذَفُوا كَمَا حَذَفُوا العَينَ مِنَ المُضَاعَفِ، نَحوُ: (أَحَستُ، وَمَستُ)، وَكَانُوا عَلى هَذا أجرأَ؛ لأَنَّه مَوضِعُ حَذْفٍ وَبَدَلٍ)[١٧٦]، فنُلاحظُ هُنا أنَّهُ جَعَلَ حذفَ فاءِ الكلمةِ - الَّذي هو التَّاء - في (يَتَقِي، ويَتَسِع) أولى من حذفِ عينِ الكلمةِ - الَّذي هو السِّينُ - في (أَحَستُ، ومَستُ)؛ والسَّببُ في ذلك -كَمَا ذَكَرَ - لأنَّ فاءَ الكلمةِ موضعُ حذفٍ وبدلٍ، وقد ذكَرتُ ذلك في موضعِه من هذا البحث[١٧٧].

المُقارَنَةُ الثَّانِيَةُ: (أَحَستُ، ومَستُ، وظلتُ)، حيثُ قارَنَ حَذفَ عينِها بحذفِ التَّاءِ الزَّائدةِ من: (يستطيع)، إذ قالوا: (يسطيع)، قال سيبويه: (ومن الشَّاذِّ قولُهم: (أَحَستُ، ومَستُ، وظلتُ) لَمَّا كَثُرَ في كلامِهم كرهُوا التَّضعيفَ، وكرهُوا تحريكَ هذا الحرفِ الَّذي لا تصلُ إليه الحركةُ في (فَعَلتُ، وفَعَلنَ) الَّذي هو غيرُ مُضاعفٍ، فحذفُوا كما حذفُوا التَّاءَ من قولِهم: (يَستَطِيعُ)، فقالُوا: (يَسطِيعُ)؛ حيثُ كثرت؛ كراهية تحريكِ السِّين، وكانَ هذا أحرى إذ كانَ زائدًا)[١٧٨]، فنُلاحظُ أنَّ سيبويهِ جَعَلَ حَذفَ الحرفِ الزَّائدِ أولى وأحرى بالحذفِ من حذفِ الحرفِ الأصليِّ كما ذكَرَ ذلك السِّيرافيُّ[١٧٩].

المَرتَبَةُ الرَّابِعَةُ: الشَّاذُّ الشَّبيهُ بالغلطِ، أي: التَّوهُّم، ومن الأمثلةِ على ذلك: حكمُه على لفظةِ (الذَّكَرُ) بالشَّاذِّ الشَّبيهِ بالغلطِ؛ إذ قال: (وَأَمَّا (الذَّكَرُ) فَإِنَّهُم كَانُوا يَقلِبُونَهَا فِي (مُذَّكِرٍ) وَشِبهِه، فَقَلبُوهَا هُنَا، وَقَلبُهَا شَاذٌّ شَبِيهٌ بِالغَلَطِ)[١٨٠]، فنُلاحظُ هُنا أنَّهُ حَكَمَ عليها بهذا الحكمِ؛ وذلك لأنَّ قلبَ الدَّالِ دالًا ليس له علَّةٌ تصريفيَّةٌ إلَّا على وجهٍ واحدٍ وهو أنَّهم توهَّمُوا صيغة (افتَعَلَ) كـ(ادَّكرَ)، لذلك حَكَمَ عليها سيبويهِ بهذا الحُكمِ؛ إذ كأنَّهم توهَّمُوا هذه الصِّيغة: صيغة (افتَعَلَ)، وقد ذكَرتُ ذلك في موضعِه من هذا البحث[١٨١].

المَرتَبَةُ الخَامِسَةُ: الغريبُ الشَّاذُّ، ومن الأمثلةِ على ذلك: حُكمُه على وزن (مُفعُول) بأنَّهُ غريبٌ شاذٌّ؛ وذلك لأنَّ هذا الوزنَ لا نظيرَ له في أوزانِ العربيَّةِ، وقد ذكَرتُ ذلك في موضعِه من هذا البحث[١٨٢]، فهذه المرتبةُ هي أدنى مراتبِ الشُّذوذِ عندَ سيبويهِ. والله تعالى أعلمُ.

الخَاتِمَةُ:

الحمدُ للهِ الَّذي بنعمتِه تتمُّ الصَّالحاتُ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمُرسلِينَ، سيِّدِنا ونبيِّنا مُحمَّدِ بن عبدِ اللهِ، وعلى آلِهِ وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدِّين، أمَّا بعدُ:

فَمَا سَبَقَ كَانَ دراسة استقرائيَّةً للشَّاذِّ الصَّرفيِّ في كتابِ سيبويهِ، وقد بَذلتُ طاقتي في استنباطِ المَسائلِ الَّتي تُظهرُ لنا منهجَه في توجيهِ ومُعالجةِ هذا الشَّاذِّ، إضافةً على المَعَايير الَّتي كانَ يستخدمُها وينطلقُ من خلالِها في إصدارِ حكمِه على الألفاظِ الشَّاذَّةِ.

وفي نهايةِ المَطافِ خَلصتُ إلى النَّتائجِ الآتيةِ:

١- أنَّ سيبويهِ اتَّبَعَ منهجَين في حُكمِه على الألفاظِ الشَّاذَّةِ صرفيًّا، هما: المَنهجُ الأوَّلُ: التَّشبيهُ والتَّنظيرُ، وله أربعةُ طرقٍ، والمَنهج الثَّانِي: وهو الحُكمُ عليها بالشُّذوذِ دونَ تعليلِ

الحُكم؛ ولعلَّه تَرَكَ ذلك حتَّى يأتيَ مِن بعدِه من يجتهد في البحثِ عن علَّةٍ مناسبةٍ لهذا الحُكم.

٢- اعتمدَ سيبويهِ على ثلاثةِ معاييرَ في حكمِه الصَّرفيِّ على شذوذِ الألفاظِ العربيَّةِ.

٣- لم يكنْ حُكمُ سيبويهِ على الألفاظِ العربيَّةِ بالشُّذوذِ بمرتبةٍ واحدةٍ بل كَانَ له خمسةُ مراتبَ.

٤- أنَّ كتابَ سيبويهِ غنيٌّ بالمَسائلِ الَّتي ما زالتْ صالحةً للدِّراسةِ والَّتي لم تُطرَقْ إلى الآن، لذا أحثُّ نفسِي وزملائِي - طلابَ العلمِ المُتخصِّصين في علمِ العربيَّةِ - أنْ يُشَمِّرُوا عن سواعدِ الجدِّ والاجتهادِ في سَبرِ غورِ هذا الكتابِ، ففيه أنفسُ كنوزِ العربيَّةِ.

ومسكُ الختامِ: أسألُ اللهَ - عزَّ وجلَّ - أنْ يتقبَّلَ منِي هذا العملَ، وأنْ يجعلَه خالصًا لوجهه الكريمِ، وأن يعفوَ عنِّي، ويغفرَ زللِي فيه، وأن يختمَ بالصَّالحاتِ أعمالِي، إنَّهُ أجودُ مسؤولٍ، وأرجى مأمولٍ، وهو المُستعانُ، وعليه التُّكلانُ، وآخرُ دعوانا أن الحمدُ للهِ ربِّ العالمِينَ.

Abstract

Anomalous in the book Seboye

By MaFreh bin Saadoun bin Mofreh Al-Bayhran

This paper discusses the irregular morphology in Sabiauah's book to reveal his methodology in discussing this issue. This paper relies on an approach that traces how irregular morphology of irregular words had been discussed in Sabiauah's era and other scholars who have followed him. This paper aims to reveal how Sabiauah defines irregular words. In addition, this paper aims to categorize Sabiauah's irregular morphology into specific categories.

الهوامش:

[١] يُنظر جمهرة اللغة: ١١٧/١، والخصائص: ٩٧/١.

[٢] يُنظر الخصائص: ٩٦/١.

[٣] يُنظر الصحاح: ٣٥٢/٢.

[٤] يُنظر اللسان: ٤٩٤/٣.

[٥] يُنظر الخصائص:٩٧/١، واللسان، مادة (شذذ)، والاقتراح: ص ٣٥، والمزهر:٢٢٧/١.

[٦] الكليات ـ الكفوي : ٣ / ٦٣.

[٧] الأصول: ٥٦/١.

[٨] يُنظر الخصائص:٩٨/١، ٩٩، والاقتراح: ص ٣٥، والمزهر:٢٢٩/١.

[٩] الأصول: ٥٦/١، ٥٧.

[١٠] يُنظر الخصائص: ٩٨/١، والاقتراح: ص ٣٥، والمزهر: ٢٢٨/١، ٢٢٩.

[١١] الكتاب ـ سيبويه: ١١٧/٤.

[١٢] الخصائص ـ أبو الفتح بن جني: ١٤٣/٢.

[١٣] شرح الأشموني على ألفية ابن مالك بحاشية الصبَّان: ٢٢٠/٤، ويُنظر في ذلك أيضًا: شرح المفصل لابن يعيش: ٥٥/٩ ، وشرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستراباذي: ٥/٣.

[١٤] ذكر الدكتور **إبراهيم أنيس** نوعًا آخر من الإمالة وهو أن تنحو بالفتحة نحو الضَّمَّة وبالألف نحو الواو، فبين الفتح الخالص والكسر الخالص صوائت مختلفة أبرزها الكسرة الممالة، وبين الفتح الخالص والضَّمّ الخالص صوائت مختلفة أبرزها الضّمّة الممالة فالفتح والإمالة صوتان من أصوات اللين سواء كانا قصيرين أو طويلين، وقد وضع اللغويون المحدثون مقاييس مشهورة لأصوات اللين يعرض لها بالتفصيل علم الأصوات اللغويَّة، وما سمَّاه القدماء بالفتح هو أحد تلك المقاييس، وما سمَّوه بالإمالة مقياس آخر منها.

واللسان مع الفتح يكاد يكون مستويًا في قاع الفم؛ فإذا أخذ في الصّعود نحو الحنك الأعلى بدأ حينئذٍ ذلك الوضع الذي يسمى بالإمالة. يُنظر: في اللهجات العربية للدكتور إبراهيم أنيس ص ٦٤.

[١٥] المنصف ـ أبو الفتح بن جني: ٤٢/١.

[١٦] سر صناعة الإعراب ـ أبو الفتح عثمان بن جني: ١ / ٥٢

[١٧] يُنظر: المقتضب: ٤٥/٣ ، ويُنظر كذلك: أسرار العربية لأبي البركات الأنباري: ص ٤٠٩

[١٨] الكتاب ـ سيبويه: ١٢٧/٤، ويُنظر: التكملة لأبي عليٍّ الفارسيّ: ص ٥٣٩، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: ٢٩٩/٢، وشرح اللمع لابن برهان: ٧٤٦/٢، وارتشاف الضرب لأبي حيَان: ٢٤٤/١-٢٤٥، وهمع الهوامع للسيوطي: ٢٠٣/٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ص ٦١٥.

[١٩] شرح المفصل ـ موفق الدين بن يعيش: ٦٣/٩

[٢٠] الكتاب ـ سيبويه : ١٢٨/٤

[٢١] شرح المفصل ـ موفق الدين بن يعيش: ٦٣/٩.

[٢٢] ينظر: الإقناع في القراءات لابن الباذش: ٣٢٣/١ [تحقيق عبد المجيد قطامش ط١ الرياض ١٤٠٣هـ]، وشرح اللمع لابن برهان العكبري: ٧٤٥/٢ [تحقيق الدكتور فائز فارس ـ الأردن ١٩٨٤م]، وينظر من كتب النحو: شرح الأشموني بحاشية الصبان: ٢٣٥/٤.

[٢٣] الكتاب: ١٢٨/٤.

[٢٤] شرح المفصل ـ موفق الدين بن يعيش: ٦٣/٩.

[٢٥] شرح المفصل ـ موفق الدين بن يعيش: ٦٣/٩.

[٢٦] يُنظر المقتضب: ٤٧/٣.

[٢٧] يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٩/٣.

[٢٨] شرح المفصل ـ موفق الدين بن يعيش: ٦٣/٩.

[٢٩] يُنظر المقتضب: ٤٧/٣.

[٣٠] نظرتُ في شرح المقصور والممدود، والكامل، ولم أقف على هذه العلّة.

[٣١] يُنظر شرح السيرافي: ٥٠٥/٤.

[٣٢] شرح السيرافي: ٥٠٥/٤.

[٣٣] يُنظر رأيه في كتابه النكت: ص ٥٨٧، **والأعلم:** هو يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري، كان عالِمًا بالعربية واللغة والأشعار، مات سنة: (٤٤٦هـ). إنباه الرواة: ٦٥/٤- ٦٧، وبغية الوعاة: ٣٤٩/٢.

[٣٤] يُنظر رأيه في كتابه الارتشاف: ٥٣٢/٢.

[٣٥] التعليقة: ١٨١/٤.

[٣٦] التعليقة: ١٨٢/٤.

[٣٧] يُنظر شرح المفصل: ١٩٤/٥، ٢٠١، ٢٠٢.

[٣٨] الإيضاح في شرح المفصل: ٣٠٠/٢.

[٣٩] يقصد: ونحو ما ذكرنا من إبدال بعض الحروف بعضها من بعض كإبدال الألف ياءً في نحو: (أفعى).

[٤٠] الكتاب: ١٨٢/٤.

[٤١] الكتاب: ١٨٢/٤.

[٤٢] يُنظر شرح السيرافي: ٥٤/٥.

[٤٣] يُنظر سرّ صناعة الإعراب: ٢٠٩/٢.

[٤٤] يُنظر الممتع: ٤٠٠/١.

[٤٥] يُنظر اللسان: مادة "ذا".

[٤٦] يُنظر الصحاح: ١٥٠٦/٥.

[٤٧] يُنظر شرح شافية ابن الحاجب: ٣٨٨/٢.

[٤٨] **صاحب الكَشّاش:** هو إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر شاهنتاه بن أيوب (الملك المؤيد، عماد الدين، أبو الفداء)، صاحب حماة، عالم أديب، له مشاركات في عدد من العلوم، منها: التفسير ، والنحو،

والفقه، وُلِدَ في عام: (٦٧٢هـ)، وله عدد من المؤلفات، منها: (الموازين، ونوادر العلم، والكُنّاش، وتقويم البلدان)، مات في حماة، سنة: (٧٣٢هـ). يُنظر: الدرر الكامنة: ٣٧١/١- ٣٧٣، وكشف الظنون: ٤٦٨/١، ومعجم المؤلفين: ٣٧٢/١، والأعلام: ٣١٩/١.

[٤٩] الكُنّاش: ١٦٧/٢، (بتصرف يسير).

[٥٠] يُنظر لغة تميم: ص ٣٥٢، ٣٥٣.

[٥١] يُنظر الإنصاف، مسألة: (٩٥)، أمَّا أبو بكر بن الأنباري فنسب هذا الرأي إلى هشام بن معاوية فحسب، يُنظر المذكّر والمؤنّث: ٢٠٤/١.

[٥٢] الكتاب: ٢٧٣/٤.

[٥٣] يُنظر الجمهرة: ٦٣٣/٢، وإصلاح المنطق: ٢٢٢/١، واللسان، مادة (غرد)، والمزهر: ٥١/٢، ٨١، وتاج العروس: ٤٦٦/٨.

[٥٤] يُنظر الجمهرة: ٨٦/١، ٦٣٣/٢، أمَّا إصلاح المنطق: ٢٢٢/١، واللسان، مادة (غرد)، وتاج العروس: ٤٦٦/٨ فقد ذكروا هذا التفسير: (وهو شيءٌ ينضحُه العُرفُط، حلوٌ كالناطفِ).

[٥٥] يُنظر إصلاح المنطق: ٢٢٢/١، وأدب الكاتب: ص ٥٨٩، وتاج العروس: ٤٦٦/٨.

[٥٦] يُنظر إصلاح المنطق:٢٢٢/١، وأدب الكاتب: ص ٥٨٩، واللسان، مادة (غرد)، والمزهر:٢٢/٢، ٨١.

وكراع النَّمل: هو علي بن الحسن الهُنائيّ الأزديّ، كان لغويًّا نحويًّا من علماء مصر، خلط المذهبين، وهو إلى البصريين أميل، صنَّف: (المنضّد في اللغة، والمجرّد، والمنجد). يُنظر إنباه الرواة:٢٤٠/٢، وبغية الوعاة:١٧٩/٢.

[٥٧] يُنظر اللسان، مادة (علق).

[٥٨] يُنظر اللسان، مادة (علق).

[٥٩] يُنظر الكتاب:٢٧١/٤.

[٦٠] **ابن قتيبة:** هو أبو محمد، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، وُلد في الكوفة، وأخذ عن محمد الزياديِّ، والرياشيِّ، والسجستاني، من تصانيفه: (غريب القرآن، وغريب الحديث، ومشكل القرآن، ومشكل الحديث، وأدب الكاتب) وغيرها، مات سنة: (٢٧٦هـ)، مراتب النحويين: ص ١٠١، ونزهة الألباء: ص ١٨٥، ١٨٦، وإنباه الرواة: ١٤٣/٢- ١٤٧.

[٦١] يُنظر أدب الكاتب: ص ٥٨٩.

[٦٢] يُنظر إصلاح المنطق: ٢٢٢/١، **وابن السِّكِّيت:** هو أبو يوسف، يعقوب بن إسحاق السكيت، انتهت إليه رئاسة علم الكوفة في زمانه، أخذ عن أبي عمرو الشيباني، والفراء، من تصانيفه: (إصلاح المنطق، والألفاظ، والمقصور والممدود) وغيرها، مات سنة: (٢٤٤هـ)، وقيل: (٢٤٦هـ). يُنظر مراتب النَّحويين: ص ١١٦، ونزهة الألباء: ص ١٥٩، ١٦٠، وإنباه الرواة: ٥٦/٤- ٦٣، وبغية الوعاة: ٣٤٢/٢، ٣٤٣.

[٦٣] يُنظر الأصول: ٢٠٨/٣.

[٦٤] المنصف: ص ١٢٢.

[٦٥] المنصف: ص ١٢٢.

[٦٦] يُنظر المنصف: ص ١٢٢.

[٦٧] المنصف: ص ١٢٢، (بتصرف يسير)، ويُنظر الارتشاف: ١٩٧/١.

[٦٨] الممتع:١٠٨/١.

[٦٩] شرح شافية ابن الحاجب:١٢٩/١.

[٧٠] تنطق بكسر الظاء وفتحها على الأصل؛ فمن كسرها حذف اللام وألقى حركتها على الظاء، ومن فتح حذف اللام وحركتها، ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢ / ٤١٨.

[٧١] يقصد: أنَّ حذف عين الفعل مُطَّرِدٌ مع هذه الكلمات الثلاث عند إضافتها إلى تاء المتكلّم أو المخاطب، أو نون الإناث، نحو: (أحَسْتُ، وأحَسْتَ، وأحَسْتُم، وأحَسْتِ، وأحَسْنَ).

[٧٢] الكتاب: ٤٢١/٤، ٤٢٢.

[٧٣] الكتاب: ٤٨٢/٤، ٤٨٣.

[٧٤] الواقعة : ٦٥.

[٧٥] طـه: ٩٧.

[٧٦] البيت من **الوافر لأبي زيد الطائي** في وصف الأسد، وهو في ديوانه: ص ٩٦، والأمالي للقالي: ١/ ١٧٦، وسمط اللآلي: ٤٣٨، والاقتضاب: ص ٢٩٩، والمعرب للجواليقي: ص١٣٥، والخصائص لابن جني: ٤٤١/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٤/ ١٩٩ ، والعتاق جمع عتيق ، وهو الأصيل ، والمطايا جمع مطية، وهي الدابة، و(الشوس) جمع أشوس، وهو الوصف من الشَّوَس وهو النظر بمؤخر العين، أو هو الذي ينظر نظرًا شديدًا.

[٧٧] البيت من **الطويل بلا نسبة** في اللسان: (سما)، ومجالس ثعلب: ٦٠٥/٢.

[٧٨] البيت من **الطويل ليعلى بن الأحول الأزدي** في خزانة الأدب: ٢٦٩/٥ ، ٢٧٥، وبلا نسبة في الخصائص: ١/ ١٢٨ ، ٣٧٠، والمنصف: ٨٤/٣ ، وسر صناعة الإعراب: ٢/ ٧٢٧ ، والمحتسب: ١ / ٢٤٤ ، والمقتضب: ١/ ٣٩ ، و ٢٦٧ ، ورصف المباني: ص ١٦ .

[٧٩] البيت من **البسيط لأوس بن مغراء** في معاني القرآن للأخفش: ١/ ٢٠١ ، وفي اللسان ((مسس)).

[٨٠] خالف في ذلك ابن مالك في أحد قوليه، إذ أجاز أن يكون المحذوف اللام، فعلى هذا يكون وزن: (أَحَسْتُ: أَفْعْتُ)، في حين أنَّهُ على مذهب الآخر: (أَفْلْتُ). يُنظر شرح الكافية الشافية: ٢٨٩/٢، وشرح ابن الناظم: ص ٦١٧، وتوضيح المقاصد: ٢٧٩/٣.

[٨١] (مِسْتُ، وظِلْتُ) حُذفت حركة الفاء الَّتي هي الفتحة، أمَّا في (أَحَسْتُ) فالفاء ساكنة غير متحركة، إذ إنَّ أصلها: (أَحْسَسْتُ).

[٨٢] يُنظر شرح السيرافي: ٣٦٥/٥، والإدغام من شرح السيرافي: ص ٣١٣، وشرح المفصل: ٥٦١/٥.

[٨٣] الكتاب: ٤٢٢/٤.

[٨٤] يُنظر رأيه في شرح ابن يعيش: ٥٦١/٥.

[٨٥] يُنظر كتابه الأصول: ٤٣٢/٣.

[٨٦] يُنظر شرح السيرافي للكتاب: ٣٦٥/٥.

[٨٧] يُنظر كتابه الخصائص: ٤٣٨/٢، ٤٣٩.

[٨٨] يُنظر كتابه شرح المفصل: ٥٦١/٥.

[٨٩] يُنظر كتابه الممتع: ٦٦١/٢، ٦٦٢.

[٩٠] يُنظر شرح التصريف: ص ٥١٩، ٥٢٠، والارتشاف: ٢٤٧/١، والهمع: ٤٢٤/٣.

[٩١] يُنظر مذهبه في كتابه الحلبيات: ص ١٣٩، ١٤٠.

[٩٢] يُنظر مذهبه في الارتشاف: ٢٤٧/١، وتوضيح المقاصد: ٢٧٩/٣، والهمع: ٤٢٤/٣، والتصريح: ٧٥٤/٢، **والشلوبين**: هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأستاذ أبو علي الإشبيلي الأزدي، صنَّف "تعليقًا على كتاب سيبويه، وشرحين على جزولية"، توفي سنة (٦٤٥هـ). إنباه الرواة: ٣٣٢/٢- ٣٣٥، وبغية الوعاة: ٢٣٥/٢.

[٩٣] في تسهيله جعل حذف عين الفعل الماضي لغة لسُليم. يُنظر تمهيد القواعد: ٥٢٠٥/١٠.

[٩٤] شرح الكافية الشافية: ٢٨٩/٢، ٢٩٠.

[٩٥] الخصائص: ٤٤٠/٢ - ٤٤١

[٩٦] شرح المفصل ـ موفق الدين بن يعيش: ١٠ / ١٥٣.

[٩٧] شرح المفصل: ١٠ / ١٥٣ ــ ١٥٤

[٩٨] يُنظر: المساعد على تسهيل الفوائد ـ بهاء الدين بن عقيل: ٤ / ١٩٩.

[٩٩] الكهف: ٩٧.

[١٠٠] البيت من **الطويل لطرفة** في ديوانه: ص ٣٢.

[١٠١] البيت من **الطويل لطرفة** في ديوانه: ص ٤٤.

[١٠٢] البيت من **الطويل لعدي بن زيد العبادي** في ديوانه: ص ١٠٦ ، والحماسة البصرية: ٢ / ٤٩.

[١٠٣] البيت من **الرمل للمرار بن منقذ** في كتاب العين: ٤/ ٢٤٥ (خرط)، وشرح اختيارات المفضل للخطيب التبريزي: ص ٤٢٢ ، وبلا نسبة في المخصص: ٢٢١/١٠، وكتاب العين: ٤ / ١٢١، والمستقصي في الأمثال للزمخشري: ٢ / ٨٢ ، وخرط الشوك: جذبه بكفه، ومسمهر، أي شديد.

[١٠٤] البيت من **الطويل ليحيى بن زياد الحارثي** في الحماسة بشرح المرزوقي: ص ٨٦١ ، والحماسة البصرية: ٢ / ٨٩.
[١٠٥] الكتاب: ٤ / ٤٨٣.
[١٠٦] البيت من **الطويل لجران العود** في ديوانه : ص ٥٧ ، والخصائص: ١ / ٢٦١ ، وسر صناعة الإعراب: ٢٠٢/١ ، وبلا نسبة في رصف المباني: ص ٣٩٤.
[١٠٧] الكتاب: ٤ / ٤٨٤
[١٠٨] القلب والإبدال ـ لابن السكيت باب التاء والطاء: ص ٤٥[ضمن كتاب الكنز اللغوي] تحقيق هفنر ـ بيروت ١٩٠٣.
[١٠٩] الخصائص: ١ / ٢٦٠.
[١١٠] المساعد: ٤ / ٥٥.
[١١١] حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي على شافية بن الحاجب ـ ضمن مجموعة الشافية: ١ / ٢٢٧.
[١١٢] لعلنا نلحظ أنَّ حذف الأول ـ وهو التَّاء ـ أولى؛ لأنَّ الأوَّل هو الزائد.
[١١٣] إعراب القرآن ـ أبو جعفر النحاس:٢ / ٢٩٥. [تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد ـ من منشورات وزارة الأوقاف بالعراق ـ إحياء التراث الإسلامي (٢٦) ـ مطبعة العاني ـ بغداد ١٩٧٩ م .]
[١١٤] النشر ـ ابن الجزري: ٢ / ٣١٦.
[١١٥] الكتاب: ٤٧٧/٤.
[١١٦] البيت من البسيط، في ديوانه: ص ١٩٩، برواية "الدِّكر" ولا شاهد فيه، والعين: ٣٨/٢، نواهد الأبكار وشوارد الأفكار للسيوطي (رسالة علمية): ص ٨١.
الشَّاهد فيه: لا شاهد فيه على رواية الدِّيوان: (الدِّكر)، أمَّا إذا كانت الرِّواية: (الذِّكر) فقد قلب الثَّاعر الدَّال دالًا دون علَّة صرفيَّة.
[١١٧] العين: ٣٨/٢.
[١١٨] يُنظر تهذيب اللغة: ١٠٩/١٠.
[١١٩] تاج العروس:٢٠٨/١١.
[١٢٠] المحكم: ٤٦٦/٦.
[١٢١] يُنظر اللسان: مادة (دكر).
[١٢٢] يُنظر الإدغام: ص ٢٧٧، الهامش رقم (٧).
[١٢٣] يُنظر التعليقة: ٢٠٦/٥، ٢٠٧.
[١٢٤] يُنظر تهذيب اللغة: ١٠٩/١٠، واللسان، مادة (دكر)، وتاج العروس: ٢٠٨/١١.
[١٢٥] البيت من البسيط، في ديوانه: ص ٤٢، برواية "الدِّكر" ولا شاهد فيه، والخصائص: ٣٥١/١، وسرّ صناعة الإعراب: ١٩٩/١، والممتع في التصريف: ٣٥٩/١ برواية (تُشفى النفوس).
الشَّاهد فيه: لا شاهد فيه على رواية الدِّيوان: (الدِّكر)، أمَّا إذا كانت الرِّواية: (الذِّكر) فقد قلب الثَّاعر الدَّال دالًا دون علَّة صرفيَّة.
[١٢٦] سرّ صناعة الإعراب: ١٩٩/١.
[١٢٧] يُنظر الممتع في التصريف: ٣٥٩/١.
[١٢٨] الخصائص: ٣٥١/١. (بتصرف يسير).
[١٢٩] اللهجات العربية القديمة: ص ٢٨٢.
[١٣٠] لهجة ربيعة: ص ٥٦.
[١٣١] الكتاب: ٤٧٧/٤.
[١٣٢] البيت من الطويل، لزهير بن أبي سلمى في ديوانه، ص ٧٦، برواية (سابقًا) ولا شاهد فيه، والكتاب: ١٦٥/١، ٢٩/٣، ٥١، ١٠٠، ١٦٠/٤، والأصول: ٢٥٢/١، وأسرار العربية، ص ١٤٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٤٦/١، وشرح التسهيل: ٣٦٥/١، والتذييل: ٢٤٩/٣، ٣٣٢/٦، ومغني اللبيب: ٥٢٩/٣، ولصرمة الأنصاري في الكتاب: ٣٠٦/١، وبلا نسبة في شرح كافية ابن الحاجب للرضي: ١٢٦/٤، وشرح ابن الناظم، ص ١٢٦، وشرح الأشموني: ١١٥/٢.

[١٣٣] الكتاب: ٤٨٣/٤.
[١٣٤] يُنظر المقاصد الشافية: ٣٦٨/٩.
[١٣٥] يُنظر هذه الكلمات في شرح أبيات إصلاح المنطق: ص ١٣٣.
[١٣٦] يُنظر الإدغام: ص ٣٢٠، ٣٢١.
[١٣٧] يُنظر هذان المذهبان في شرح شافية ابن الحاجب: ٢٠١/٣.
[١٣٨] يُنظر مذهبه في شرح شافية ابن الحاجب: ٢٠١/٣.
[١٣٩] يُنظر الإدغام: ص ٣٢٠، ٣٢١.
[١٤٠] يُنظر مذهبه في شرح شافية ابن الحاجب: ٢٠١/٣.
[١٤١] يُنظر رأيه في كتابه شرح شافية ابن الحاجب: ٢٠١/٣.
[١٤٢] يُنظر التعليقة: ٢١٧/٥، ٢١٨.
[١٤٣] الكتاب: ٤/ ٤٨١ – ٤٨٢.
[١٤٤] الخصائص: ١٤٥/٢.
[١٤٥] التطور اللغوي ـ د/ رمضان عبد التواب: ص ٣١.
[١٤٦] التطور اللغوي: ص ٥٠.
[١٤٧] التطور النحوي ـ برجشتراسر : ص ٣٢ ـ ٣٣ .
[١٤٨] يُنظر: دراسات لغوية مقارنة ـ د / إسماعيل أحمد عمايرة : ص ٣٢٢ – ٣٢٣ .
[١٤٩] يُنظر الاقتراح في علم أصول النحو : ص١٢٨، وتاريخ آداب اللغة العربية لمصطفى صادق الرافعي: ١٤٢/١ (دار الكتاب العربي ، بيروت ١٩٧٤م).
[١٥٠] يُنظر اللسان (لبت).
[١٥١] يُنظر مختصر القراءات الشاذة: ص ١٨٣. [مختصر القراءات الشاذة ـ مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه عني بنشره برجشتراسر ـ مكتبة المتنبي /القاهرة/ بلا تاريخ].
[١٥٢] يُنظر اللسان: (نوت).
[١٥٣] الأصوات اللغوية ـ د/ إبراهيم أنيس: ص ٢٥٢ .
[١٥٤] في اللهجات العربية ـ د/ إبراهيم أنيس: ص ٩٤.
[١٥٥] فصول في فقه العربية ـ د/رمضان عبد التواب: ص١٥١ ـ ١٥٢.
[١٥٦] يُنظر الصحاح: مادة (نهج): ٢١٢/١، واللسان: مادة (نهج).
[١٥٧] الكتاب: ٤٨٣/٤.
[١٥٨] الكتاب: ٤٢١/٤، ٤٢٢.
[١٥٩] الكتاب: ٤٨٣/٤.
[١٦٠] يُنظر الخصاص: ٣٦٠/٢.
[١٦١] الكتاب: ٤٢٢/٤.
[١٦٢] الكتاب: ٢٧٣/٤.
[١٦٣] الكتاب: ٢٧٣/٤.
[١٦٤] الكتاب: ١٨٢/٤.
[١٦٥] الكتاب: ١٨٢/٤.
[١٦٦] الكتاب: ١٨١/٤.
[١٦٧] الكتاب: ١٨١/٤.
[١٦٨] الكتاب: ٤٧٧/٤.
[١٦٩] الكتاب: ٤٨٣/٤.
[١٧٠] الكتاب: ١٢٨/٤.
[١٧١] الكتاب: ١٢٨/٤.
[١٧٢] يُنظر: ص١١.

[١٧٣] الكتاب: ١٨٢/٤.
[١٧٤] الكتاب: ١٢٨/٤.
[١٧٥] يُنظر المسألة الأولى: ص ٨.
[١٧٦] الكتاب: ٤٨٣/٤.
[١٧٧] يُنظر المسألة السابعة: ص ٢٠.
[١٧٨] الكتاب: ٤٨٢/٤، ٤٨٣.
[١٧٩] يُنظر الإدغام: ص ٣١٦.
[١٨٠] الكتاب: ٤٧٧/٤.
[١٨١] يُنظر المسألة السادسة: ص ١٨.
[١٨٢] يُنظر المسألة الثالثة: ص ١١.

ثبت المصادر والمراجع:

١- أدب الكاتب، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، حققه وعلق حواشيه، ووضع فهارسه: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط: الثانية ١٤٢٠هـ/١٩٩م.
٢- الادّغام، من شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، حققه وعلق عليه: الدكتور/ سيف بن عبد الرحمن العريفي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط: الأولى ١٤٢٩هـ٢٠٠٨م.
٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة: الدكتور/ رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور/ رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٨.
٤- أسرار العربية، تصنيف: الإمام أبي البركات الأنباري، تحقيق: الدكتور/ فخر صالح قداره، ط: الأولى ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، دار الجبل، بيروت.
٥- إصلاح المنطق، لابن السكيت، رفع المساهم.
٦- الأصوات اللغوية ، الدكتور إبراهيم أنيس – مكتبة الأنجلو المصرية – ١٩٥٥م .
٧- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: الدكتور/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط: الرابعة ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
٨- إعراب القرآن ، أبو جعفر النحاس ، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد ، من منشورات وزارة الأوقاف بالعراق ، إحياء التراث الإسلامي (٢٦) ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٩م .
٩- الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، تأليف: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط: الخامسة عشرة ٢٠٠٢م.
١٠- الاقتراح في علم أصول النحو، تأليف: الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
١١- الإقناع في القراءات السبع ـ ابن الباذش ـ تحقيق عبد المجيد قطامش ـ مركز إحياء التراث بمكة .
١٢- إنباه الرواة على أنباه النحاة، لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط: الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
١٣- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين، تأليف: الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي.
١٤- الإيضاح في شرح المفصل، للشيخ أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي، تحقيق وتقديم: الدكتور/ موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد.
١٥- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تأليف: الحافظ جلال الدين عبدالرحمن ابن أبي بكر السيوطي، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
١٦- تاج العروس، من جواهر القاموس، للسيد: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، راجعه: عبد الستار أحمد فراج، التراث العربي، سلسلة تصدرها وزارة الأعلام في الكويت.
١٧- تاج اللغة وصحاح العربية، المسمى: الصحاح، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، دار إحياء التراث العربي، ط: الخامسة ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

١٨- التطور اللغوي ، مظاهره وعلله وقوانينه ـ الدكتور رمضان عبد التواب ـ مطبعة الخانجي بالقاهرة ، ودار الرفاعي بالرياض ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى ـ بدون تاريخ .
١٩- التطور النحوي للغة العربية ـ جوتلف برجشتراسر ـ أخرجه ، وصححه ، وعلّق عليه الدكتور رمضان عبد التواب ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ الطبعة الثانية ـ ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م .
٢٠- التعليقة على كتاب سيبويه، تأليف: أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق وتعليق: الدكتور/ عوض بن حمد القوزي، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
٢١- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، حققه الأستاذ الدكتور/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط: الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
٢٢- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، حققه وقدّم له: عبد السلام محمد هارون، راجعه: محمد علي النجار.
٢٣- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لبدر الدين الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط: الأولى ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
٢٤- جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، حققه وقدّم له: الدكتور/ رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، ط: الأولى ١٩٨٧م.
٢٥- حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب ، ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤ ه ــ ١٩٨٤م .
٢٦- الخصائص، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، بتحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ط: الثانية.
٢٧- دراسات لغوية مقارنة ، إسماعيل أحمد عمايرة ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٦م .
٢٨- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تأليف: ابن حجر العسقلاني.
٢٩- ديوان جرير، اعتنى به وشرحه: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، ط: الثالثة، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
٣٠- ديوان زهير بن أبي سلمي، اعتنى به وشرحه: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط: الثالثة ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
٣١- ديوان ابن مقبل، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط: الأولى ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
٣٢- سرّ صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
٣٣- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
٣٤- شرح أبيات إصلاح المنطق، لابن السكيت، تأليف: أبي محمد يوسف بن الحسن السيرافي، تحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ٢٠١١م.
٣٥- شرح الأشموني أبي الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى على ألفية ابن مالك، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
٣٦- شرح التصريح بمضمون التوضيح في النحو، للشيخ/ خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط: الثانية ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
٣٧- شرح التصريف، تأليف: عمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق: الدكتور/ إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، ط: الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
٣٨- شرح شافية ابن الحاجب، تأليف: الشيخ/ رضي الدين الأستربادي، مع شرح شواهده للعلامة الجليل عبدالقادر البغدادي صاحب خزانة الأدب، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما الأساتذة: محمد نور الحسن، ومحمد الزفراف، ومحمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، ط: الأولى ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
٣٩- شرح كافية ابن الحاجب، تأليف: رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤١٩/١٩٩٨م.
٤٠- شرح الكافية الشافية، تأليف: جمال الدين بن محمد بن مالك الطائي، تحقيق: أحمد بن يوسف القادري، دار صادر، بيروت، ط: الأولى ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
٤١- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤٢٩هـ/٢٠٠٩م.
٤٢- شرح المفصل للزمخشري، تأليف: موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي ابن يعيش الموصلي، قدّم له، ووضع هوامشه وفهارسه: الدكتور/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٤٣- شرح المقصور والممدود، تأليف: محمد بن الحسن الأزدي، تحقيق: ماجد حسن الذهبي، وصالح محمد الخميي، دار الفكر، ١٤٠٢هـ/١٩٨١م.
٤٤- العين، تصنيف: الخليل بن أحمد الفراهيدي، ترتيب وتحقيق: الدكتور/ عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
٤٥- فصول في فقه العربية ، الدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨ه ، ١٩٨٧م .
٤٦- في اللهجات العربية ، د إبراهيم أنيس ، القاهرة ، ١٩٦٥م .
٤٧- الكامل، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، عارضه بأصول وعلق عليه: محمد أبو الفضل إبراهيم، والسيد شحاته، مكتبة نهضة مصر، القاهرة.
٤٨- كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، ط: دار الجيل، بيروت.
٤٩- كتاب سيبويه، الطبعة الأولى بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق في مصر، سنة ١٣١٦هـ.
٥٠- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، للعالم الفاضل مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، دار الفكر.
٥١- الكليات (معجم المصطلحات والفروق اللغوية) ، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي ، تحقيق الدكتور عدنان درويش ، ومحمد المصري ، دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣ه، ١٩٩٢م .
٥٢- الكُنّاش في فنّي النحو والصرف، للملك المؤيّد عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي الشهير بصاحب حماة (ت ٧٣٢هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور/ رياض بن حسن الخوّام، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
٥٣- لسان العرب، للإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور المصري، دار صادر، بيروت، ط: الثالثة: ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
٥٤- لغة تميم، دراسة تاريخية وصفية، تأليف: الدكتور/ ضاحي عبد الباقي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٥٥- اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية، تأليف: تشيم رابين، ترجمه وقدّم له وعلق عليه: الدكتور/ عبد الكريم مجاهد، ط: الأولى ٢٠٠٢م.
٥٦- لهجة ربيعة ، وأثرها في الدراسات اللغوية والقرآنية، للدكتور/ مثنى فؤاد الخالدي، دار المأمون للنشر والتوزيع، ط: الأولى ١٤٢٨/هـ/٢٠٠٧م.
٥٧- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، تأليف: علي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق:الدكتور/ مراد كامل، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، ط: الأولى ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٣م.
٥٨- مختصر القراءات الشاذة ، مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه عني بنشره برجشتراسر ، مكتبة المتنبي ، القاهرة ، بلا تاريخ .
٥٩- المذكر والمؤنّث، لأبي بكر بن الأنباري، حققه وعلق عليه: الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة، راجعه وصنع فهارسه: الدكتور/ رمضان عبد التوّاب، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
٦٠- مراتب النحويين، تأليف: عبد الواحد بن علي أبو الطيب اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط: الأولى ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
٦١- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للعلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، شرحه، وضبطه، وصحّحه، وعنّون موضوعاته، وعلق حواشيه: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، ودار الفكر.
٦٢- معجم المؤلفين، تراجم مصنفي الكتب العربية، تأليف: عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة.
٦٣- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح: الدكتور/ عبد اللطيف محمد الخطيب، ط: الأولى ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، الكويت، السلسلة التراثية (٢١).
٦٤- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، والدكتور/ عبد المجيد قطامش، والدكتور/ محمد بن إبراهيم البنا، والدكتور/ السيد تقي، والدكتور/ سليمان بن إبراهيم العايد، والدكتور/ عياد بن عيد الثبيتي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط: الأولى ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
٦٥- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، ط: عالم الكتب.
٦٦- الممتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: الدكتور/ فخر الدين قباوه، دار المعرفة، ط: الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٦٧- المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني البصري، تحقيق وتعليق: محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
٦٨- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي بركات الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط: الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
٦٩- النشر في القراءات العشر ، الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي ، تحقيق علي محمد الضباع ، المكتبة التجارية الكبرى ، بدون تاريخ .
٧٠- النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري، قرأه وضبط نصه: الدكتور/ يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط: الأولى ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.
٧١- نواهد الأبكار وشوارد الأفكار، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دراسة وتحقيق: أحمد حاج محمد عثمان، (رسالة علمية)، جامعة أم القرى.
٧٢- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تأليف: الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الثانية ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.